

وقف الهجرة من الريف "المسيحي" و/أو إعادة إعمارها

بين الاستحالة طائفيًا والإمكان وطنياً

بقلم جوزف عبدالله

- ٢ تحديد موضوع البحث
- ٣ "مؤتمر "أرضي هويتي"
- ٩ مشروع المنطقة الاقتصادية الحرة في البترون
- ١٢ ما هي القيمة الحقيقية للمنطقة الاقتصادية الحرة؟
- ١٦ ما هي التجارب التنموية الحديثة التي يمكن الاستئناس بها؟
- ١٧ الهجرة من الريف إلى المدينة
- ١٧ كيفية تدخل الدول الأوروبية: السياسة الزراعية المشتركة
- ١٨ الدول الأوروبية و"برنامج التنمية الريفية"
- ١٩ أهم محاور برنامج التنمية الريفية ومقادير دعمه
- ٢٢ ما العمل؟
- ٢٣ هل تستطيع القيادة المسيحية فعل ذلك؟
- ٢٤ برنامج بديل لا بد منه
- ٢٤ استحالة الحل الطائفي وإمكان الحل الوطني

تمهيد

ثمة وقائع فعلية تعانيتها الأوساط المسيحية، منذ ما بعد اتفاق الطائف، انعكست مشاعر قلق عميق لدى هذه الأوساط. هذا القلق تحول إلى خوف على الوجود مع تطورات زلزال "الربيع العربي"، وخصوصاً مع دخول الكثير من البلدان العربية في صراع مذهبي بين اتجاهين مذهبيين لإقامة الدولة (الحكم) الإسلامية، "حاكمية الله": السنية السياسية الجهادية الداعية إلى الحاكمية بإقامة "الخلافة على منهاج النبوة"، والشيعية السياسية الداعية لإقامة الحاكمية على منهاج "ولاية الفقيه"¹.

من تعبيرات هذا القلق طرح العديد من الهواجس "المسيحية" اللبنانية: تهميش المشاركة في السلطة وفي مواقع الإدارة العامة ومؤسساتها (الوظائف)، والهجرة الداخلية والخارجية، والبطالة... ويأتي كعنوان في طليعة هذه الهواجس موضوع بيع أراضي المسيحيين، مع اعتباره يشكل التهديد الوجودي الأكبر.

استحوذت قضية بيع أراضي المسيحيين على الاهتمام الأكبر، ورافقه نشاط إعلامي وحراك عملي متدرج: من طرحه بوسائل الإعلام، إلى نشأة "حركة الأرض" مع مؤسسها **طلال الدويهي**² (عقدت الحركة مؤتمرها الأول في أواخر العام ٢٠١٤)، إلى مؤتمر "أرضي هويتي" الذي رعته بكركي وقامت به "الرابطة المارونية"³.

شكل مؤتمر "أرضي هويتي" الخطوة الأكثر تقدماً في قضية مواجهة بيع الأرض، لجهة شمول الاهتمام بالموضوع القيادة الروحية وشتى تشكيلات الأحزاب السياسية المسيحية، وخصوصاً لجهة ربط الأمر بوضع خطة لتثبيت المسيحيين في أرضهم، وهذه هي المسألة (تثبيت المسيحيين) الأهم والأجدي بنظرنا. وبالتالي، لن نتناول قضية بيع الأرض، ولا تأثير الحوادث الأمنية على محافظة المسيحيين على انتشارهم في الريف اللبناني، وفي الأطراف خصوصاً

¹ - كما تسعى القوى المذهبية لإسقاط دول الأنظمة الوضعية ("الديمقراطية" أو "الاشتراكية" - وهما استبداديتان-) واستبدالها بنمط حاكميتها.

² - أطلق **طلال الدويهي**، في مؤتمر صحافي في ٢٤ تموز ٢٠١٣، في المركز الكاثوليكي للإعلام، "حركة الأرض"، تحت شعار "وتبقى الأرض أرضنا، رمز وجودنا". عقدت "حركة الأرض" مؤتمراً في أواخر كانون الثاني ٢٠١٤، صرح فيه **طلال الدويهي** أن "هذا المؤتمر سيناقد التحديّات المطروحة جغرافياً وديموغرافياً أمام الوجود المسيحي الفاعل في لبنان، وسيبحث في سبل التعامل مع التهديد بشراء أراضي المسيحيين على المستوى الاستراتيجي".

³ - نظمت الرابطة المارونية في الخامس من تموز 2014، مؤتمراً بعنوان "أرضي هويتي" في قصر المؤتمرات - ضبيه، رعاه الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي بطريرك إنطاكية وسائر المشرق، وحضره 550 شخصية لبنانية، يتقدمها مطارنة ورجال دين من مختلف الطوائف المسيحية وممثلون عن مختلف الرهبانيات الرجالية والنسائية وممثلون عن أحزاب: الكتائب اللبنانية، التيار الوطني الحرّ، القوات اللبنانية والوطنيين الأحرار والمردة، والاتحاد المسيحي الديمقراطي اللبناني، وحشد من النواب الحاليين والسابقين والوزراء السابقين، والرؤساء السابقين للرابطة، ورئيس المؤسسة المارونية للانتشار والمجلس العام الماروني ونقباء المهنة الحرة واتحاد الرابطة المسيحية ورؤساء وأعضاء مجالس البلديات اللبنانية. نُشرت أعمال المؤتمر في كتيب توزعه "الرابطة المارونية"، وهو متوفر على موقعها على الإنترنت: www.maronite-league.org

(مع ما للأمرين من أهمية في موضوعنا). بل نهتم فقط في مسار الهجرة المسيحية من الريف إلى المدينة وصلة ذلك بموضوع الاقتصاد الريفي: الزراعة بشكل أساسي.

موضوع البحث

إن غرض هذا المبحث بالتحديد هو تحليل خطة وقف هجرة المسيحيين من الريف وإعادة إعمارهم (تثبيت المسيحيين في أرضهم) كما طرحها مؤتمر "أرضي هويتي". فهل هي ناجعة في ما طرحته من حلول؟ أم هي عاجزة؟ وما الأسباب؟ وما هو البديل؟ وتساؤل هل يمكن لطائفة لوحدها أن تجد حلاً لأزمة هجرة أبنائها من الريف، وخطة لإعادة إعمار الريف حيث يقطن، أو كان يقطن، أبنائها أو يمتلكون الأرض؟ هل الحل الطائفي هنا ممكن أم مستحيل؟ وما البديل؟ وبتقديرنا نرى أن الحل الطائفي مستحيل، بينما الحل الممكن هو الحل الوطني العابر للطوائف.

مؤتمر "أرضي هويتي"

لنعدّ صورة سريعة عن أبرز ما قدمه هذا المؤتمر، على صعيد تصور كيفية تثبيت المسيحيين في أرضهم. بعد الافتتاح تم عرض محاور المؤتمر في أربع جلسات هي:

"(١) التبدّل الديموغرافي والجغرافي في لبنان. (٢) القوانين والمراسيم وتعديلاتها ومشاريع القوانين المقترحة، المتعلقة بتملك الأجانب والبيع بين اللبنانيين. (٣) الإنماء المتوازن والتنمية المستدامة في المناطق. (٤) مصادر التمويل: "هبات وقروض".

واضح من عناوين الجلسات أن الجلستين الأخيرتين (مع التوصيات بالطبع) هما الأكثر التصاقاً بموضوعنا. ولكن ذلك لا ينفي أهمية التفتيش في ثنايا الجلسات الثلاث، الافتتاحية والأولى والثانية، عن تلميحات إلى موضوع اهتمامنا. فلنستعرض ما يرتبط بموضوعنا فيها.

في الافتتاح يقول فارس نعمة الله أبي نصر: "فالأرض من دون إنسانها مشاعٌ سائب لكل طامع أو معتد، والإنسان من دون أرضه مشروع لاجئ يرسم الهجرة في كل حين".^٤ يُفهم من هذا الكلام أن المحافظة على الأرض تستلزم المحافظة على بقاء صاحبها فيها. فهل سينجم عن المؤتمر ما يفيد هذا البقاء؟ ويضيف: "تشجع (يقصد "الرابطة المارونية") بالتعاون مع كافة

^٤ - تحاشينا الدخول في النقاش في أسباب بيع بعض المسيحيين لأرضهم (ولا شراء بعض المسيحيين لأرض بعض المسلمين)، كيلا نشئت الاهتمام بالغرض الأساسي وهو الأهم بتقديرنا: تثبيت المسيحيين في أرضهم. ولكننا نميز بيع الأرض من ضمن منطوق الفقاعة العقارية (وارتفاع أسعار العقارات الجنوني في لبنان)، ونميز بيع العقارات في "المركز المسيحي"، حيث تتحكم بعملية البيع والشراء مصالح شرائح مسيحية وإسلامية من الرأسمالية اللبنانية المعولمة التي لا وطن لها ولا مذهب غير الرأسمال والربح، (مثلاً، مياه صحة اللبنانية في الأصل ملك لشركة نستليه التي لا نعرف موطنها أين يكون؟! (هل شركة سوليدير وأراضيها لبنانية أم ملك لشركة معولمة؟ فهي بموجب مرسوم تأسيسها - ١٩٩٢/٧/٢٢ - حسب نظامها الأساسي المصدق مستثناة من أحكام قانون اكتساب غير اللبنانيين الحقوق العينية العقارية في لبنان أي أنها معفاة من الترخيص لتملك العقارات). نميز عمليات البيع هذه عن البيع الفردي لقطع صغيرة أو متوسطة للأرض في الريف يقوم بها أصحابها بدافع الانتقال للإقامة والعمل في المدن أو في المهجر، أو لأسباب أخرى. كما نميز في مفهوم "الريف" بين الأرياف البعيدة عن بيروت وعن "المركز المسيحي"، حيث غالباً ما يكون الريف من ضواحي المدينة المباشرة. بعكس الأرياف البعيدة، وهي غالباً مهملة ومتروكة لمصير بائس. أما تملك غير اللبنانيين، من مسلمين ومسيحيين، فيجب أن يكون حده صارماً للغاية.

^٥ - الرابطة المارونية، المؤتمر الأول، "أرضي هويتي"، مرجع سابق، حاشية رقم ١، ص ٢٠.

البلديات مشاريع التنمية في جميع المناطق باعتبارها رادعاً أساسياً لبيع الأرض...^٦. "مشاريع التنمية": العبارة، بل المفتاح الأساسي لاحتمال تثبيت المسيحيين في أرضهم. ولكن أي تنمية؟ سنرى.

لنلق نظرة على ما جاء في الجلسة الأولى، في كلمة **بشارة موريس قرقفي** (رئيس لجنة الطوارئ في "الرابطة المارونية")، في موضوعه: "الحركة العقارية: الإيجابيات والسلبيات". يقول: "من المعروف أن للثروة العقارية أهمية كبرى في اقتصاديات كل البلدان، لكنها الثروة الأساسية في اقتصاد لبنان بدون منازع، إذا ما قيست ببقية الثروات فيه، من صناعية وزراعية وغيرها، وأهميتها لا ترجع فقط إلى القيمة الذاتية للعقارات، بل لرمزيتها وقيمتها المعنوية والوطنية، ولأنها الثروة المضمونة والثابتة". "ولا نغالي، إذا قلنا أن النظام العقاري في لبنان هو من أسلم الأنظمة العقارية المطبقة في العالم وأفضلها، لما يوفره من ثقة وطمأنينة، ويؤدي إلى تشجيع الاستثمارات والتعامل في العقارات، وإلى تداولها، وإلى أن تلعب الثروة العقارية دورها الهام في بناء الاقتصاد وتنمية الثروة الوطنية. ويزيد من قيمة الثروة العقارية، مناخ لبنان وطبيعته وبيئته المتنوعة وجو الانفتاح والحرية الاقتصادية فيه. لهذه الأسباب الجوهرية، عرف لبنان نمواً في الحركة العقارية شبه دائم، وكانت أسعار العقارات بتصاعد مستمر، وكذلك حركة البناء، ربطاً: بعض الجداول الإحصائية حول الموضوع"^٧.

هكذا يفكر منظر المضاربة العقارية بتمجيد مسار الفقاعة العقارية. فالعقارات كمشاريع ومنتجات وتصاعد أسعارها ونمو حركة البناء هي الثروة الاقتصادية التي يجب أن يعول عليها اللبنانيون (المسيحيون). أما الصناعة والزراعة وسواهما لا شيء بالقياس إلى العقارات. تفكير متماسك لرجل المضاربة العقارية. ولكن السؤال المطروح على (رئيس لجنة الطوارئ في "الرابطة المارونية"): هل تسهم حركة المضاربة العقارية بتثبيت المسيحيين في أرضهم؟ هل نحول سكان الريف إلى مضاربين عقاريين؟

في الجلسة الثانية (محورها قانوني: مشاريع قوانين ومراسيم) يقول **د. فريد حليم الخوري**: "صحيح أن البيع في بعض الأحيان يكون حاجة ماسة للمواطن في ظرف معين، إلا أن معالجة هذا الوضع الاستثنائي ممكن عن طريق تأسيس صناديق عقارية استثمارية متخصصة تملك هذه العقارات عوضاً عن أن يُصار إلى بيعها للغير"^٨.

ويضيف: "لكن الضيق أو الحاجة ليس هو الدافع الوحيد للبيع، بل قد يكون هنالك أسباب أخرى تجارية ربما، أو أحياناً قانونية كحالة الشيوخ بين أبناء العائلة الواحدة، أو ربما درجة متواضعة لدى البائع في الحس الوطني والمسؤولية. فهل يكون مثلاً إعطاء البلديات حقوق شفعة بتملك هذه العقارات أو إنشاء الصندوق العقاري الذي أشرنا إليه وتخصيص عائداته لغايات استثمارية أو زراعية... هو الحل؟ الأكد الأكد إننا بحاجة إلى... مؤسسات تتولى شراء العقارات التي يضطر أهلها للبيع فتقوم ثم بتسويقها بشكل يراعي قواعد وأسس العيش المشترك، ويكون للمتمولين الراغبين في الاستثمار العقاري المجال في أن يوظفوا فيها فتعود توظيفاتهم عندها على المجتمع وعليهم بالخير والنفعة"^٩.

مقترحات قد تحافظ على الأرض، هذا إذا توفر الرأسماليون المسيحيون القابلون بتجميد أجزاء من الواحد بالمئة من أرصدهم في المصارف لتشكيل الصناديق العقارية. ومع ذلك نقول: مقترحات قد تحافظ على الأرض، ولكنها لا تحافظ بالضرورة على بقاء المسيحيين في مناطقهم،

^٦ - المرجع السابق، ص ٢٢.

^٧ - المرجع السابق، ص ٤٠-٤١، التشديد لنا.

^٨ - المرجع السابق، ص ٥٦.

^٩ - المرجع السابق، ص ٥٧.

وبالتالي فهم في الطريق إلى الهجرة الداخلية أو الخارجية. النتيجة: ربحتنا الأرض وخسرنا من يقيم عليها!

الجلسة الثالثة: مع الجلسة الثالثة، وهي بعنوان: "الإنماء المتوازن والتنمية المستدامة في المناطق" ندخل في الكلام الجدي الذي على ضوئه يمكننا الحديث في موضوع تثبيت المسيحيين في أرضهم ومحافظةهم عليها. لننظر ماذا طرح في هذه الجلسة. بداية مع مدير الجلسة **أنطوان يوسف منصور واكيم** ومدخلته بعنوان "التعاون والتوأمة بين البلديات". نتفاعل بمطلع ما يقوله، ونخرج بخفي حنين في خاتمة كلامه. نظنه سيستلهم تجارب البلدان المتقدمة صناعياً وزراعياً في تجربتها في التنمية الريفية والحد من الهجرة من الريف إلى المدينة، وتأتي النتيجة فارغة.

يقول: "إن البلدية بحكم قانونها وسلطة رئيسها ومجلسها المنسجم والمتجانس تشكل نوعاً من اللامركزية المحدودة طبعاً، إنما قادرة على التفاعل مع المجتمع من أجل إستراتيجية إنمائية حقيقية... نلاحظ اليوم أن العالم أصبح "قرية" نتيجة التكنولوجيا الحديثة من اتصالات ونقل وقوانين انفتاح ورفع الحواجز بين الدول والتوجه أكثر وأكثر نحو اتفاقات اقتصادية، أمنية، سياسية، ثقافية... كما نلاحظ حديثاً في بعض البلدان مثل فرنسا، ضم بلديات وضم أقاليم لهدف واحد. ونلاحظ جمع الجهود وتفعيلها لمصلحة المواطن في اقتصاده ومجتمعه، ورخائه (مثلاً: ضمانات صحية، إجتماعية، علمية)^{١٠}.

كل هذه الصيغة "المتعالمة"، والتي تظهر بمواكبتها للعصر تتكشف عن تصور تنموي فقير، هو الآتي: "التوأمة ضرورة أخلاقية/ إجتماعية/ اقتصادية/ ثقافية"^{١١}. مضمون هذه الضرورة، بما هي "أخلاقية" و"اجتماعية"، فراغ أخلاقي معنوي مراوغ بصيغة إنشائية.

والطرافة في مضمون الضرورة بما هي "اقتصادية": "المساعدة الاقتصادية تكون في الخبرات expertise تبادل المعدات، والمعلومات المتعلقة بالمال والأعمال المالية: مثل المساهمة بأية نشاطات اقتصادية كالمعارض، والزيارات وتطوير المناطق السياحية"^{١٢}. منظور إنشائي دون العنوان. أين المساعدة الاقتصادية؟

أما الضرورة بما هي ثقافية: "الثقافة من أركان وجود وبقاء هذا الوطن. كم هو مهم أن نكتشف القدرات الثقافية في مناطقنا من خلال التوأمة. المشاركة في ندوات ثقافية، فنية، سياحية sponsoring. البلدية الغنية مع البلدية الأقل غنى. دفع الشباب وطلاب المدارس والجامعات للانخراط في هذه العملية"^{١٣}. خطاب إنشائي فراغ المضمون. كنا نظن أن السيد واكيم سيطرح تأمين المساعدات المالية لترميم المعالم الثقافية في المناطق الريفية، ولنبنّي عليها السياحة الريفية التاريخية والدينية والطبيعية- البيئية.

كنا نظنه سيقترح برامج تنموية استلهمت تجارب بلدان الغرب المتقدمة، وإذا به يلقي بأعباء التنمية على كاهل البلديات التي تكاد لا تستطيع جمع النفايات في بلداتها. أمور سنتناولها بعد قليل.

ولكن أطرف ما جاء على لسانه هو: "التعاون الأمني الإيجابي prevention"^{١٤}، لعل المقصود "الأمن الوقائي". مفهوم غريب عجيب في التنمية. توأمة أمنية؟ أم لعل المقصود يكمن في التصدي لبيع الأرض؟! ما يمكن أن يكون التعليق؟! لكم الخيار!

^{١٠} - المرجع السابق، ص ٧٩.

^{١١} - المرجع السابق، ص ٨٠.

^{١٢} - المرجع السابق، ص ٨٠.

^{١٣} - المرجع السابق، ص ٨٠.

^{١٤} - المرجع السابق، ص ٨١.

لعل مداخلة د. **عصام خليفة** "دور الأوقاف في التنمية المستدامة" تستحق التقدير، لجهة ما ألقته من ضوء على تاريخ الأبرشيات، وسعة الأراضي الوقفية، وإمكاناتها التي تسمح لها من القيام بدور فاعل. وذكر بتوصيات "المجمع الماروني الأنطاكي" (٢٠٠٦)، وخصوصاً التوصية ٥٨: "ويرى المجمع ضرورة العمل لكي تكون ممتلكات الكنيسة وقدراتها، في الميدان الاقتصادي والتربوي، وسيلة أساسية لتأمين إستمرارية تأصل المسيحيين في تراب أجدادهم... والتوصية ٦٠: إستعمال ممتلكات الكنيسة والرهبانيات وأوقافها للمساهمة في إيجاد فرص عمل وتأمين مستوى معيشة لائق بخاصة في الأرياف"^{١٥}. واقترح د. خليفة ثلاث أفكار عملية: تنشيط المجالس الاقتصادية في الأبرشيات؛ تطوير وتحديث إدارة الأوقاف؛ إنشاء مجالس للإئتمام الاقتصادي والاجتماعي. كما تقدم باقتراحات عملية ثلاثة: (أ) ثمة أراض كثيرة من أوقاف الأبرشيات يمكن أن تؤمن مزارع لإنتاج استهلاك لبنان من اللحوم ومن الألبان والألبان (تربية أبقار، ماعز، أغنام، خنازير، إلخ...). (ب) تربية الأسماك (الترويت) في الأديار القريبة من الينابيع والأنهر. (ج) المنتجات الزراعية: تصنيع الزيت والصابون / إنتاج الخمر والعرق / تربية دود الحرير / تجفيف العنب والخوخ والمشمش والتين / عصير التفاح والعنب والبندورة، وتعليب المقتي والخيار والزيتون وغيرها..."^{١٦}.

فضلاً عن مقترحات على الصعيد الاجتماعي يمكن للأديار القيام بها: مدارس زراعية ومراكز للتوجيه المهني في الزراعة، تعليم بعض الحرف وحفظ الموارد، وتربية الدواجن، وزراعة الأزهار...

ولكن، على من تقرأ مزاميرك يا داود؟ فالمراجع الدينية مأخوذة بالليبرالية الاقتصادية، وب"المناطق الاقتصادية الحرة". فضلاً عن أن تطبيق كل هذه الأفكار والمقترحات يبقى ضعيف الفعالية ما لم تظله عباءة مركزية بخطة تنموية شاملة لحماية السوق ودعم الإنتاج (فمن يصمد مثلاً في مواجهة المنافسة مع "هوا تشيكن" في إنتاج الطيور وتسويقها؟) كما سنرى لاحقاً. وقدمت **غلوريا بطرس أبو زيد مونارشا** (المديرة العامة للمشروع الأخضر) شروحات حول مؤسسة "المشروع الأخضر"، ودوره في التنمية. لعل الكلام في "المشروع الأخضر" يكفي للدلالة على فقر وضعف التصور التنموي. فهذه المؤسسة تجاوزت الخمسين سنة من عمرها (تأسست في العام ١٩٦٣)، ولا يكاد يلحظ الناس تأثيرها التنموي.

وقام **لوران طنوس عون**، تحت عنوان "إنشاء المناطق الاقتصادية الحرة"، ب"عرض لمشروع المنطقة الاقتصادية الحرة في البترون": النشاطات: "ترخص الهيئة لمشاريع استثمارية في المنطقة تتعاطى أعمال التجارة والصناعة الخفيفة والخدمات والتخزين والتدريب وغيرها من النشاطات والمشاريع الاستثمارية ما عدا الخدمات السياحية على أن يجري تحديدها في قرارات تصدر عن الهيئة... وسيقام القسم الأكبر لهذا المشروع في كفرحي لما تتمتع من موقع مميز وجذاب حيث ستنفذ الاستثمارات في قطاعات البرمجة والتدريب وغيرها في حين ستقام الصناعات الخفيفة في منطقة أخرى في ساحل البترون"^{١٧}. هذا الموضوع سنعالجه بشيء من التفصيل لاحقاً.

قدم **عزيز ميشال طربيه**، تحت عنوان "التعاونيات المتخصصة" صورة عن العمل التعاوني، وسياقه القانوني، وديمقراطية التعاونية كمؤسسة اقتصادية... وتغزل بالتعاون والعمل التعاوني على اعتباره: "أن مبادئ العمل التعاوني ليست غريبة عن القرية اللبنانية التي عرفت منذ القدم **"العونة"** حيث كان أهل القرية يتضامنون فيما بينهم"^{١٨}. وهو يريد العودة بالعلاقات الاقتصادية

^{١٥} - المرجع السابق، ص ٨٤.

^{١٦} - المرجع السابق، ص ٨٦.

^{١٧} - المرجع السابق، ص ٩٢-٩٣.

^{١٨} - المرجع السابق، ص ٩٥.

إلى زمن ولّى كان فيه دور فعلي للتضامن القرابي والمناطقي. بينما علاقات السوق والتفريد الاجتماعي لم تعد تترك مجالاً لممارسة ما كان سائداً في الأيام الغابرة^{١٩}. ولا ندري كيف يتلاعب عزيز طربييه بمفهوم "التنمية المستدامة"^{٢٠}، ليجعل العمل التعاوني ضرورة لها. بينما المقصود بالتنمية المستدامة عدم استنفاد موارد الطبيعة (الأرض)، وإفساح المجال بالتالي لاستثمارها إنتاجياً من قبل الأجيال القادمة بالمحافظة على قدرتها الطبيعية للإنتاج.

وهو يفضل التعاونيات المتخصصة الكبيرة، ويدعو إلى: "إنشاء التعاونيات الكبيرة المتخصصة في موضوع معين كإنشاء تعاونية متخصصة في تصريف إنتاج التفاح مثلاً بحيث لا يبقى المزارع رهناً للاستغلال أو لكساد موسم. فإن مثل هذه التعاونية يمكنها الإستعانة بأصحاب الإختصاص والإمكانات لتسويق هذه المنتجات سواء في لبنان عن طريق إنشاء نقاط بيع للمستهلك مباشرة في المدن أو عن طريق التصدير للخارج. وبالطبع يمكنها إنشاء برادات لحفظ التفاح ومنشآت لتصنيع المنتجات المستخرجة منه وسوى ذلك"^{٢١}.

منطق مخادع في حماية المزارع: "لا يبقى المزارع رهناً للاستغلال أو لكساد الموسم". إن تعاونيات تصريف الإنتاج لا تحمي المزارع. بل تحميه سياسة زراعية تشرف عليها الدولة التي تنظم سوق تصريف الإنتاج الزراعي، وتعالج مسألة الكساد. فبدل التركيز على دور الدولة في تنظيم السوق وسياسات الحماية، نجد مخادعة قائمة على غزل فارغ بمفهوم "العونة" و"التعاون" و"استنهاض القيم".

المسألة الأكثر طرافة، والتي كثيراً ما يُطبل ويُزمر لها جاءت في مداخلة د. **مطانيوس خليل الحلبي**: "التشجيع في الانخراط في الإدارات والمؤسسات الرسمية في لبنان". عنوان كالنجم الغرار، يوهمك بالاتجاه الصحيح ويضلك عن الطريق. فكأن المسيحيين كلهم سيصبحون مدراء عامين ورؤساء مصالح... بينما المطلوب في حقيقة الأمر هو ما جاء في التوصيات، التوصية الحادية عشرة: "تحفيز دخول الشباب المسيحي إلى القطاع العام، والانخراط في الجيش وقوى الأمن"^{٢٢}.

فبينما تعمل القوى السياسية المهيمنة، بما فيها القوى السياسية المسيحية الممثلة في الحكومات والمجلس النيابي، على تصفية التوظيف في الملاك واستبداله بالتعاقد الوظيفي، وبالتالي فقدان الوظيفة العامة لقيمتها (الصحيح ما بقي من قيمة لها نظراً لتدني الأجور، ومسألة سلسلة الرتب والرواتب ماثلة أمام الجميع)، نرى التشجيع على الانخراط في مؤسسات الدولة دعوة فارغة المضمون، ولا قيمة لها في نظر المواطنين، خصوصاً المسيحيين. فمن ذا الذي يرى في وظيفة التعليم مثلاً مصدراً لحياة كريمة؟ هذا مع العلم أن الانخراط في مؤسسات الدولة من شأنه إفراغ الريف من ساكنيه، لأن الموظف في مؤسسات الدولة، ومعظمها في المدن، سيتترك بلدته ليقيم حيث مركز عمله الوظيفي.

ولكن يبقى أن التشديد هو على الدخول في سلك القوات المسلحة: "الانخراط في الجيش والقوى الأمنية". لماذا؟ فأين سيقوم المسيحيون الذين سينخرطون في القوات المسلحة؟ سيقومون في قراهم، أم حيث تتواجد ثكنات ووحدات القوات المسلحة؟ مرة أخرى، لماذا التشديد وتعيين الجيش والقوى الأمنية؟ تحتاج الرأسمالية المسيحية إلى حصة في المشاركة وفي تقرير دور

^{١٩} - يقول: "لا بد من استنهاض القيم التي قامت عليها "العونة" في الأيام الغابرة لأن مثل هذه القيم موجودة في التكوين الذاتي للإنسان اللبناني...". ص ٩٥. يظن صاحبنا أن اللبناني تكوين فريد وخاص باللبنانيين، ويعتقد أن العونة لم تعرفها شعوب غير اللبنانيين. عبقرية!

^{٢٠} - "تشجيع إنشاء التعاونيات هو ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة"، ص ٩٥.

^{٢١} - المرجع السابق، ص ٩٥.

^{٢٢} - المرجع السابق، ص ١٢٥.

القوات المسلحة من خلال تطويع المسيحيين. حسّنوا من رواتب أفراد القوات المسلحة (ادعموا سلسلة الرتب والرواتب، بدل معارضتها)، ومن رفاهيتهم، ومن عتادهم وسبل وقايتهم، ونوعية خدمتهم العسكرية، قبل تشجيعهم على الانخراط في هذه القوات. على نفس منهج د. حليبي، ينسج الأب أنطوان وديع خضرة (رئيس مؤسسة لابورا) في موضوعه: "العودة إلى الوظيفة العامة".

يبدأ الأب خضرا بتعيين ثلاثة شروط للمحافظة على الأرض^{٢٣}. أولاً، الزيادة السكانية. ثانياً، "إستثمار الأرض بكل الوسائل الممكنة حتى يبقى شعبنا عليها منتشراً في كل الأرياف المسيحية والمناطق المتنوعة. علينا أن نعطي أرضنا لشبابنا لكي يستثمروها بأموالهم فنربح شبابنا ونربح أرضنا. وكم من الطلبات تصلنا كل يوم من شباب يريدون العودة الى لبنان للإستثمار على شرط تأمين أرض لهم ولا من يستجيب. نفكر فقط تجارياً ومالياً". ثالثاً، "إيجاد فرص عمل لشبابنا حتى يعيش بكرامته ويستطيع بذلك تأمين المال الضروري للحفاظ على الأرض وإستثمارها. من هنا أنطلق الى أهمية إنخراط المسيحيين في الدولة اللبنانية للإستفادة من أموالها وطاقتها الهائلة"^{٢٤}.

لنتوقف قليلاً أمام ما جاء في هذا النص لنحاول تفكيكه لنرى ما فيه. فيه بداية اهتمام بالانتشار المسيحي في الريف (الأرياف). وهذا حسن. ينطلق هذا الاهتمام من الدعوة إلى استثمار الأرض بكل الوسائل. ماذا يعني ذلك؟ كيف نستثمر الأرض "بكل الوسائل"؟ ما هي هذه الوسائل؟ لا جواب هنا، (ولكن سنرى بعد قليل جواباً مأساوياً). نتابع ما يقول الأب خضرا: "علينا أن نعطي أرضنا لشبابنا". كلام كبير جداً. ما معناه؟ لننطق: علي "نا" أن "ن"عطي أرض "نا" لشباب "نا". كلام جميل جداً. ولكنه بحاجة إلى تحديد: من هم المقصودون بـ"نا"؟ هل "نا" هم الملاك العقاريون وعلى رأسهم الكنيسة بوصفها أكبر وأغنى مالك عقاري في لبنان؟ وهل المقصود توزيع أرض الأغنياء على الفقراء؟ تكلمة كلام الأب خضرا تفيد بعنثية هذا التفكير: "نفكر فقط مالياً وتجارياً". وهل التفكير الذي يشير إليه الأب خضرا ("نفكر فقط مالياً وتجارياً") يشمل الجميع، بما فيه إدارات الكنائس المسيحية؟ وإذا كان التفكير ينحصر فقط بمراكمة المال والاستزادة في التجارة، فذلك يعني أن الأمل مقطوع من هذه الدعوة. ما يستلزم بالتالي التفكير بمسار آخر.

ولكن البند الثالث الذي يطرحه الأب خضرا يعكس تصوراً بعيداً كل البعد عن المنطق والواقع والفعالية. ولا أدري كيف تجرأ على التقدم بمثل هذا الطرح. يقول: "إيجاد فرص عمل لشبابنا حتى يعيش بكرامته ويستطيع بذلك تأمين المال الضروري للحفاظ على الأرض وإستثمارها. من هنا أنطلق الى أهمية إنخراط المسيحيين في الدولة اللبنانية...".

معنى هذا الكلام: على المسيحي أن يلتحق بوظيفة في الدولة، ليتمكن بذلك من الحفاظ على الأرض وإستثمارها. معادلة فذة: نعمل في الوظيفة العامة لنستثمر الأرض، لا لنعيش من راتب الوظيفة! بينما المطلوب أن نعمل في الأرض لنعيش من العمل فيها بكرامة، وبذلك نكون محافظين عليها. هذه هي المعادلة الصحيحة.

يبدو أن الأب خضرا لا يعرف أن أوسع هجرة داخلية (من الريف إلى المدينة) حصلت في الريف العكاري عموماً ("والمسيحي") - مع تحفظنا على العبارة - خصوصاً قد جاءت مترافقة (مع) ومتولدة (عن) الانخراط في وظائف الدولة، خصوصاً في سلك الجندية وقوى الأمن (حيث تشديد "مؤتمر أرضي هويتي" في توصياته). كان لا بد للجندي من الإقامة في محيط

^{٢٣} - كل ما يعني الأب خضرا هو المحافظة على الأرض. يريد المسيحي في خدمة الأرض بالدرجة الأولى، مهما كلفه ذلك، الزيادة السكانية... التضحية... كل ما يعنيه بالدرجة الأولى هو الأرض. نستذكر بالمناسبة موقف المسيح من يوم السبت: "إن السبت جعل للإنسان، وما جعل الإنسان للسبت" (مرقس، ٢: ٢٧). ليست الأرض لخدمة المسيحي، بل المسيحي لخدمة الأرض!

^{٢٤} - "مؤتمر أرضي هويتي"، مرجع سابق، ص ١٠١-١٠٢.

مقرات الخدمة الأساسية (الثكنات العسكرية). ولذلك سعى الجنود إلى امتلاك منازل (بدل استئجارها) في المدن حيث تنتشر الثكنات العسكرية (والأمر مشابه في ما خص الوظائف المدنية). ومن المعلوم أن الرواتب في حينه (وهي غير الرواتب اليوم التي "أكلتها" السياسات المالية المحكومة بمنطق العولمة (وبرامج إعادة الهيكلة، وفق "باريس ١ و ٢ و ٣" العزيز على قلوب العديد من قيادات "الرابطة المارونية"، ومثال "سلسلة الرتب والرواتب" حاضر دوماً لمن يريد التفكير بالأمر) ما كانت تسمح لأسرة الجندي والموظف غير الإدخار (بالتقدير) لشراء منزل في المدينة. وإهمال الإقامة في الريف. ولقد وفرت الإقامة في المدينة فرصة لترقي أبناء الموظفين بوجود فرص أفضل للتعليم وغير ذلك... ما أدى إلى المزيد من الابتعاد مع الزمن عن العلاقة بالأرض. وهذا ما شكل أكبر قطيعة في العلاقة بين ابن الريف وأرضه، فأهملها وبدأت الزراعة بالتراجع. ونود التذكير هنا أن الأرض التي لا تُطعم صاحبها تصبح عالية عليه، ومع الزمن يميل إلى التخلي عنها.

ملاحظة أخيرة هنا: استثمار الأرض ليس مجرد مسؤولية صاحبها، بل هي رهن سياسات مركزية (الدولة) في التنمية الزراعية والتنمية الريفية. وهنا من المطلوب بالمهتمين تركيز الانتباه، لا حجه، تحت عناوين واهمة ومخادعة من مثل "المناطق الاقتصادية الحرة" وسواها. وهذا ما سنفصله لاحقاً.

الجلسة الرابعة: "مصادر التمويل: هبات وقروض ميسرة"

تقدمت **كارلا إميل شهاب** (مديرة الجلسة) بمدخلة تنطوي على عناصر كان من شأنها أن تشكل منطلقاً لخطة تنموية فعلية لو أنها استكملت باقتراحات وإجراءات جديّة و متماسكة، ولم تبقى منطلقاً لفظياً ليس إلا. من ذلك قولها: "التنمية الاقتصادية سياسة لا تقبل التأجيل، فهي ضرورة ملحة وحاجة ماسة"^{٢٥}. عندما نقول "التنمية الاقتصادية سياسة" يجب أن نعني بالضرورة دور الدولة، وسياسة تعتمدها الدولة، بالطبع هي لا تقصد ذلك، وإلا لصرحت به. وتضيف:

"يبقى الثابت والأكيد أنّ تمويل التنمية قضية مجتمعية، وإن كان النصيب الأكبر في تحمّل عبئها يقع على عاتق الدولة... إنّ الدولة بما تملك من سلطات لها الدور الأكبر... في وضع التشريعات وسنّ القوانين وسلامة تطبيقها، وحماية حقوق أفراد المجتمع منتجين كانوا أم مستهلكين..."^{٢٦}. ولكنها تتابع كلاماً لا يشير إلى (بل يغيب) دور الدولة في تمويل التنمية: "إن تمويل التنمية يعتمد على عدّة مصادر: المدّخرات الوطنية، الإستثمارات الأجنبية، محاصيل الصادرات، الإقتراض (الدين الخارجي والدين الداخلي)، المنح والهبات الدولية"^{٢٧}.

وتوالى على الكلام **خاطر جورج أبي حبيب** (رئيس مجلس إدارة ومدير عام شركة كفالات) حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض. وأنطوان شمعون (مدير عام التعاونيات سابقاً ورئيس مجلس إدارة ومدير عام المؤسسة العامة للإسكان سابقاً وحالياً مدير عام بنك بيروت للإستثمار) حول دور صندوق الإسكان في التنمية، فجاء بإنشاء مضاعف: "أرضي بيتي هما هويتي"^{٢٨}.

وقدم **محمد عرابي** (خبير في التنمية المحلية ويعمل حالياً في صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ESFD المرتبط برئيس مجلس الإنماء والإعمار) موضوعاً في "دور البلديات في التنمية المستدامة: تجربة صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية". فعرض "تعريف صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: نتاج لمعاهدة الشراكة المتوسطية الأوروبية الموقعة بين الاتحاد الأوروبي والحكومة اللبنانية عام ١٩٩٩ بهدف التخفيف من حدة الفقر، عبر: ١-

^{٢٥} - المرجع السابق، ص ١٠٣.

^{٢٦} - المرجع السابق، ص ١٠٤.

^{٢٧} - المرجع السابق، ص ١٠٤.

^{٢٨} - المرجع السابق، ص ١١٠.

خلق فرص العمل، لدعم الأفراد والمؤسسات الصغيرة؛ ٢- **التنمية المحلية،** لتعزيز قدرات البلديات وتحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي للتجمعات والبلدات الأكثر فقراً. بداية العمل الفعلية للصندوق عام 2003 . يعمل الصندوق حالياً باستقلالية تحت مظلة مجلس الإنماء والإعمار، نحو الاستقلالية التامة^{٢٩}.

ولكنه لم يتعرض بنظرة نقدية لمجمل مشروع الشراكة الأورومتوسطية، بوصفها واحدة من فضاءات العولمة النيوليبرالية العاملة في خدمة الاقتصادات الغربية على حساب اقتصادات بلدان العالم الثالث.

بيد أن من نقاط القوة في ما تقدم به، تسجيله غياب الدور المركزي في التنمية: "أهم المعوقات: غياب الرؤية والخطة على المستوى الوطني والمحلي؛... غياب التكامل والتنسيق بين المركزي والمحلي...".

مداخلة باتريك موسى عتمة كيفيات الحصول على القروض.

أما خليل جان حرفوش (رئيس اتحاد بلديات منطقة جزين) فعرض "ملخص عن الخطة الاستراتيجية والمشاريع قيد التنفيذ المنبثقة عنها؛ إشراك المجتمع المدني من خلال إنشاء لجان؛ الشراكة مع القطاع الخاص من خلال إنشاء ثلاث شركات: Knee Roots لتطوير السياحة، ARDI لشراء وتطوير العقارات، JAZ لتطوير الزراعة، THINK TANK إنشاء حلقات تفكير"^{٣٠}. هذا مع العلم أن هذه الخطة الإستراتيجية لاتحاد بلديات جزين "لا تثمن ولا تغني عن جوع" وليس لها علاقة بجدية التخطيط التنموي المعمول فيه في البلدان المتقدمة، كما سنبين لاحقاً.

التوصيات: في مقدمة التوصيات (١٦ توصية) تلخيص لما جرى في المؤتمر. كما طُرح مفهوم "التوازن الديمغرافي". ما معنى هذا المفهوم؟ توازن بين من ومن؟

التوصيات الخمس الأولى ركزت على استصدار قوانين تتحكم بعملية بيع الأراضي بين اللبنانيين ومن الأجانب، على أمل الحد من بيع أراضي المسيحيين لغير المسيحيين. وهناك قراران حول التجنيس واستعادة الجنسية. وآخر في تشجيع الزواج والإنجاب.

أما التوصيات التي لها علاقة بالتنمية فهي: (١) توأمة البلديات اللبنانية فيما بينها؛ (٢) المشروع الأخضر والتعاونيات؛ (٣) التعاون مع أوقاف الأبرشيات والأديرة في التنمية؛ (٤) تحفيز الشباب المسيحي للانخراط في القطاع العام، وخصوصاً الجيش وقوى الأمن؛ (٥) دور البلديات والتعاونيات في التنمية المستدامة؛ (٦) التنسيق مع المؤسسة اللبنانية للانتشار؛ (٧) اللامركزية الإدارية؛ (٨) إنشاء الصندوق اللبناني لدعم صمود المواطن في أرضه.

وليس في كل هذه التوصيات ما يأتي على أي ذكر للدولة في عملية التنمية. باستثناء "مشروع المنطقة الاقتصادية الحرة في البترون". هنا لجأ المؤتمر إلى الدولة لاستصدار قانون الترخيص لهذه المنطقة الاقتصادية الحرة^{٣١}، حيث ستنشأ "دولة داخل الدولة". في المشروع الذي يقضي بتنازل الدولة اللبنانية عن مفاعيل سيادتها طلبوا من الدولة التدخل. مفاعيل السيادة على المنطقة الاقتصادية الحرة ستنتقل بموجب هذا القانون إلى أصحاب الرساميل المعولمة التي تدخل فيها عضواً الرساميل الخليجية والغربية والعالمية من كل الأقطاب. هنا لا خشية من "الغرباء"، ولا خوف على السيادة ولا على الوجود المسيحي. فعلاً ليس لرأس المال، ولا للرأسمالي، وطن ولا دين ولا مذهب...

^{٢٩} - المرجع السابق، ص ١١٢.

^{٣٠} - المرجع السابق، ص ١١٧.

^{٣١} - من النواب الموقعين على مشروع القانون وطلب الترخيص: سامر سعادة، حكمت ديب، أنطوان زهرا، اسطفان الدويهي، نعمة الله أبي نصر... وحدة مسيحية، يتصارعون على كل شيء ويتفقون على الشراكة في الاستغلال الرأسمالي والتفريط بمفاعيل السيادة الوطنية وحقوق الخزينة العامة ومصصلحة القوى العاملة.

مشروع المنطقة الاقتصادية الحرة في البترون

ما هو مصطلح المنطقة الاقتصادية الحرة؟ إلى جانب "مصطلح المنطقة الاقتصادية الحرة" هناك مصطلحات ومسميات متنوعة تشير إلى نفس المضمون تقريباً أو إلى مضامين متقاربة. منها مصطلح "المنطقة الاقتصادية الخاصة"^{٣٢}، أو "المنطقة التجارية الحرة"، أو "المنطقة الحرة التصديرية"، أو "المنطقة الاستثمارية الحرة"، أو "المنطقة المصرفية الحرة"، أو "المنطقة الحرة" فقط. وهناك من يُطلق عليها مصطلح "الجنة الضريبية" *paradis fiscal*، وهو الأقرب إلى وظيفتها، لأن هذه المناطق الحرة عبارة عن إقليم صغير (أو منطقة صغيرة) من بلد ما (أو بلد صغير بكامله) تكون الضرائب فيه غائبة كلياً أو محدودة للغاية.

من خصائص "المنطقة الاقتصادية الحرة": غياب الضرائب والموجبات تجاه الدولة، حرية المبادلات، قطاعات مالية كبيرة تعمل على مستوى عالمي، عدم القدرة على الملاحقة القانونية، فهي واحدة من أدوات الشركات العملاقة للتهرب من الضرائب، تبييض أموال المافيات والعصابات، لعمليات اقتصادية ومالية غير شفافة وسرية ومشبوهة. وهي واحدة من أعمدة العولمة المالية والاقتصادية: فجزر فيرج البريطانية استثمرت في الصين أكثر من الولايات المتحدة أو اليابان، جزيرة موريس أول مستثمر في الهند. ولهذا فهي واحدة من أعمدة العولمة المالية والاقتصادية^{٣٣}... ومن الأمثلة الفاقعة الشهرة على المناطق الحرة جزر فيرج *Vierges*، جزر كايمان *Caimans*، ساموا *Samoa*، بهاما *Bahamas*، موناكو *Monaco*، أندور *Andorre*، جزيرة موريس *Maurice*...

هذه المناطق متهمه بإعاقة نمو البلدان النامية لأنها تحرم دول هذه البلدان من مستحقات يمكنها استخدامها في التنمية.

وعلى العموم نستطيع تحديد ثلاثة ملامح مشتركة في معظم التعريفات، وهي: (١) مساحة جغرافية محدّدة؛ (٢) لا تخضع للقانون الجمركي أو الضريبي للدولة التي توجد فيها؛ (٣) تُمارس فيها الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية.

فالمتطلبات الأساسية لإقامة المناطق الحرة تشكل تقييداً كبيراً لسيادة الدولة، كما هي الحال مع ضرورات توفير بيئة قانونية وتنظيمية مرنة عبر تشريعات خاصة تحدّ من حقوق العمال في التنظيم أو في الإضراب، وعدم تحديد سقف معين للحد الأدنى للأجور، ومنح نسبة كبيرة من الإعفاءات والمحفّزات المالية والضريبية، وتحرير التجارة بالنسبة لصادرات الشركات المستثمرة وإعفاء وارداتها من الرسوم والضرائب، وعدم تحميلها نفقات حماية البيئة، إلى جانب تكفل الدولة بإنشاء البنية التحتية اللازمة وتوفير مستلزمات الإنتاج كالمواصلات والطاقة... وتقديم الأراضي مجاناً أو بأسعار زهيدة. وهو ما يعني تنازل الدولة عن جزء من سيادتها كشرط أساسي للإيفاء بمتطلبات إقامة المناطق الحرة.

^{٣٢} - على الرغم من تداول تسمية "المنطقة الاقتصادية الحرة في البترون" في وسائل الإعلام فإن مشروع القانون جاء بتسمية "المنطقة الاقتصادية الخاصة في البترون".

ملاحظة: يجب أن نميز هذا النمط من المناطق الحرة عن التكتلات الضخمة التي اعتمدها ثالوث العولمة (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان) لربط اقتصاديات البلدان المحيطة به واستتباعها في ما يسمى فضاءات التبادل الحر أو مناطق التبادل الحر. وهي (١) "منطقة التبادل الحر في أميركا" (ZLEA) Zone de Libre Echange en Amérique على قاعدة اتفاقية التبادل الحر في بلدان أميركا الشمالية Accord de Libre Echange en Amérique de Nord (ALENA)، بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك، والتي دخلت موضع التطبيق، في كانون الثاني ١٩٩٤. (٢) منطقة التبادل الحر حول الاتحاد الأوروبي والمعروفة باسم "الشراكة الأوروبية متوسطة" Partenariat Euro-Méditerranéen. (٣) وآسيان Asian حول اليابان. ثمة محاولات حديثة لأقامة منطقة للتبادل الحر في شرقي آسيا "منظمة شنغهاي"، وهناك محاولة دول الـ"بريكس" BRICS.

الصورة الإعلامية لـ"المنطقة الاقتصادية الحرة في البترون": لنبدأ بإعلام "الرابطة المارونية"، بلسان مروج فكرة إنشاء هذه المنطقة الاقتصادية الحرة في البترون: عضو المجلس التنفيذي ورئيس اللجنة الاقتصادية في "الرابطة المارونية" المحامي لوران عون.

لا يهدف هذا الإعلام "الإعلاني" و"الترويجي" إخبار الناس informer عن حقيقة المشروع، بل تشويهه وتحويره désinformer هذه الحقيقة بتجليها. وهذا ما نلاحظه في مقابلة لوران عون، بتاريخ ٢٠/٥/٢٠١٤، مع موقع "الشرفة دوت كوم" على الإنترنت^{٣٤}. فهو يعتبر أن هذا المشروع غرضه ملء الفراغ نظراً لـ"غياب استراتيجيات وطنية لربط الاغتراب بلبنان بمشاريع اقتصادية مجدية... خطة عمل لربط طاقات المغتربين جميعهم، من دون أي استثناء، بالاقتصاد اللبناني". ويضيف: "الربط التنموي بين الانتشار اللبناني والاقتصاد المحلي، من أجل خلق فرص عمل للتخفيف من نزيف الهجرة وتثبيت اللبنانيين المقيمين بأرضهم". ويعدنا لوران عون: "تدرس الرابطة إطلاق مناطق اقتصادية أخرى كي يتحقق النمو المتوازن بين جميع المناطق اللبنانية. وفور الانتهاء من كل ما هو متعلق بمنطقة البترون الاقتصادية، سوف نعمل على منطقة اقتصادية في البقاع"^{٣٥}. بالطبع الكلام جميل جداً: ربط لبنان المقيم بلبنان المغترب، خلق فرص عمل (يتحدث عن ٥٠٠٠ فرصة عمل)... لا يذكر أن نصف العمال من الأجانب، لا يذكر غياب الضمانات، لا يذكر غير حرية الرأسمال العالمي اللبناني وغير اللبناني في الاستثمار في هذه المنطقة الاقتصادية الحرة. لا يوضح أن هذه المنطقة ستكون خارجة عن مفاعيل سيادة الدولة اللبنانية، لجهة فعالية وزارة المالية ووزارة العمل وإدارة الجمارك والهجرة والجوازات والتفتيش المركزي والضمان الاجتماعي... ويتباهى بنوع من تعميم هذه المناطق الاقتصادية لتصبح بذلك معظم المناطق اللبنانية خارج سيادة الدولة، اللهم إلا شكلياً.

أما جريدة الجمهورية، في ١٦/٢/٢٠١٥، فتعنون مقالاً لها: "Silicon Valley لبنانية قريباً في البترون". "تسعى منطقة البترون لأن تتمثل بمنطقة "سيلكون فاليه" في سان فرانسيسكو..."^{٣٦}. و"أوضح أمين عام الرابطة المارونية فارس أبي نصر أن نموذج المنطقة

^{٣٤} - الشرفة: هو موقع على شبكة الانترنت ترعاه القيادة المركزية الأمريكية والغرض منه تسليط الضوء على التحرك نحو المزيد من الاستقرار الإقليمي، وذلك من خلال اتفاقيات تعاونية ثنائية ومتعددة الاطراف على حد سواء، كما يركز موقع Al-Shorfa.com على كافة المساعي المبذولة لإعاقبة النشاطات الإرهابية في المنطقة، إضافة الى تسليط الضوء على ما يدور في المنطقة من احداث ويمد القارئ بالتحليلات والتعليقات والمقابلات الصحفية التي يجريها مراسلون مدفوع لهم من قبل موقع Al-Shorfa.com. إن موقع Al-Shorfa.com معد لتأمين قاعدة معلومات للقارئ حول استقرار المنطقة.

^{٣٥} - <http://al-shorfa.com/ar/articles/meii/features/2014/05/20/feature-02>

^{٣٦} - الجمهورية بتاريخ ١٦/٢/٢٠١٥.

الاقتصادية الحرّة معتمداً في مختلف انحاء العالم ويجب تعميمه على كلّ المناطق الجغرافية في لبنان^{٣٧}. سنرى لاحقاً ما هو المعتمد كقاعدة للتنمية (موضوعنا)، وما هو الاستثناء. كما سنرى ما هو المعتمد في البلدان المتقدمة وغير المعتمد في بلدان العالم الثالث.

وفي جوقة الترويج للمشروع يرى النائب أنطوان زهرا: "أن المشروع هو منطقة حرة لفئة ثالثة صديقة للبيئة، وبالتالي مشروع تطويري ممتاز جداً للمنطقة يخلق فرص عمل... أننا لن نتساهل في المواصفات، ولن نتساهل مع أي انحراف بالمشروع نحو الصناعات التقليدية أو الملوثة أو المسيبة للضجيج، لافتاً إلى أن القانون واضح جداً في هذا الإطار. صحيح أنه لا ينص على أنه حصراً لصناعات الكمبيوتر، لكن الهدف الأساسي هو أن تخصص المنطقة لصناعات تجميع الكمبيوتر والبرمجة وغيرها"^{٣٨}. لاحظوا إلى أين تؤدي المراوغة: قانون المشروع "واضح جداً"، "صحيح أنه لا ينص على أنه حصراً لصناعات الكمبيوتر"، فكيف يعني أن "الهدف الأساسي" "صناعات تجميع الكمبيوتر"؟! حبل المراوغة (لنبقى في عبارات اللياقة) قصير. على ماذا ينص القانون يعني الهدف الأساسي للمشروع. لا على ما يراوغ فيه المروجون له.

وفي حديث مع موقع لبيانون ديبايت أكد لوران عون: "رحبت الاكثريّة بالمشروع وتم تشكيل لجنة يترأسها النائب ابراهيم كنعان لإجراء قراءة أخيرة له. وكشف أن المشروع حصل على تأييد كل النواب المسيحيين، ونواب حزب الله، وكتلة المستقبل وآخرين... (واعتبر) من فوائد المشروع أنه يمثل شراكة صحية ما بين الكنيسة والمجتمع المدني... وهناك شركات... مملوكة من مغتربين أبدت استعدادها للاستثمار في المنطقة"^{٣٩}.

وعلى هذا القول ملاحظات ثلاث سريعة. الأولى، كل الكتل النيابية المسيحية والإسلامية موافقة، لأنها كلها تعمل على خلق مناطق اقتصادية حرة لتتمكن رموزها من استغلال الشعب اللبناني، والتحايل على الدولة وإلغاء دورها. وهذا ليس مفخرة لأحد. ولا ننسى مشروع "المنطقة الاقتصادية الحرة في شمال لبنان". الثانية، إعطاء طابع مقدس لتحسين المخادعة: "شراكة صحية ما بين الكنيسة والمجتمع المدني". المجتمع المدني بنظره عماده الرأسماليون المغتربون. أما الشراكة مع الطبقة العاملة ومع الفئات الفلاحية فليست صحية. يتناسى لوران عون أن اللبنانيين يعرفون جيداً غيرة المغتربين اللبنانيين من حيثان المال، كما يعرفون جيداً دورهم الاقتصادي والسياسي ومسؤوليتهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية والأحوال المعيشية لغالبية اللبنانيين: إنهم يتحكمون بالبلد اليوم. وإذا كان المغترب اللبناني يساعد أهله (والديه وأخوته) فليس له منة على الوطن في شيء. الثالثة، طبعاً ستبدي الشركات المملوكة من المغتربين استعدادها للمشاركة في المشروع. فهذا مشروع معمول خصيصاً لخدمتها، وتمت صياغة قانونه وفق مقترحاتها ولتأمين أقصى إمكانات الربح لها، دونما حسيب أو رقيب.

معارضة بترونية للمنطقة الاقتصادية الحرة في البترون: "بدأ تسويق فكرة المنطقة الاقتصادية الحرة مع عدد من رجال المال والأعمال، تسويق أريد منه قطع الطريق على أي اعتراض من أي جهة أتى، فانتشرت صور (مايكروسوفت) في كفرحي، وكذلك محرك البحث العالمي على الشبكة العنكبوتية (غوغل) من أجل إيهام الرأي العام في المنطقة بأهمية ما يتم تحضيره لهم"^{٤٠}.

^{٣٧} - المرجع السابق. في العالم حوالي ٥٠٠٠ آلاف "منطقة حرة". ولكنها جميعها لا تأتي في سياق مشاريع التنمية على الإطلاق.

^{٣٨} - الجمهورية، ٢٠١٤/٨/١٨.

^{٣٩} - لبيانون ديبايت، ٢٠١٥/٢/٣٠.

^{٤٠} - موقع جنوبية على الإنترنت، الثلاثاء، ١٠ آذار ٢٠١٥.

"بداية الحديث عن المنطقة الحرة، لم يثر اعتراضات الاهالي، خصوصاً بعد أن تم تسويق الامر وكأنه الفرصة الضائعة التي طال انتظارها، ولكن مع انكشاف حقيقة الأمر وما يجري الترتيب له والطريقة التي يتم اعتمادها عاد الاهالي للتحرك من جديد مدعومين بالهيئات الرسمية من بلديات ومخاتير قرية كفرحي والجوار، وبدأوا تحركهم من جديد لمواجهة مخطط الأسقف. اعتراضات الأهالي بدأت حين تنامت مساحة الارض المخصصة للمنطقة الاقتصادية الحرة المزمع إنشاؤها، من ٥٠ الف متر مربع الى ٢٠٠ الف ثم الى ٧٠٠ الف متر مربع"^{٤١}. وحسب "موقع جنوبية" فإن المجلس البلدي اتخذ قراراً برفض المشروع بالإجماع.

أما جريدة الجمهورية فقد نشرت، في ١٨/٨/٢٠١٤، مقالاً بقلم باسكال بطرس، بعنوان: " لماذا يُعارض أهالي كفرحي «المنطقة الحرة» في بلدتهم؟". وفيه ترى كاتبة المقال: "ويسعى السكّان اليوم، بعد إقرار مشروع القانون في مجلس النواب، إلى منع تنفيذه بشئى الوسائل، مؤكّدين أنّه يضمّ ثغرات قانونية عدّة قد تؤدّي مع مرور الزمن، إلى تهجير أبناء البلدة قسراً". فالمختار يوسف بولس يقول لجريدة الجمهورية: "لن نرضى أن تصبح بلدتنا شبيهة بالسوق العمومي، فيُقصى علينا صحياً وبيئياً... ما النفع من استثمار وتقوية عقار كبير في القرية، إذا كان سيؤدّي إلى "تهشيل أهلها؟ مستبعداً توظيف أبناء البلدة في المنطقة، لأنّ الرواتب التي سيدفعونها لن تناسب أيّ لبنانيّ لديه عائلة يعيلها، الأمر الذي سيسهّل عليهم التعامل مع الغرباء والأجانب، وبهذه الحال، أين سيقطن هؤلاء؟".

ويضيف المقال: "بدوره، يوضح البروفسور يوسف المصري، المتخصّص في الفيزياء النووية والطبّ النووي، وهو الذي كلّفه أبناء كفرحي وضع دراسة عن تداعيات المنطقة الحرة، أنّ خلق ٥٠٠٠ فرصة عمل سيزيد عدد السكّان إلى نحو ١٤١٠٠ شخص، من ضمنهم فقط ٦١٥٠ من البالغين والناخبين المحتملين". (لا يصل عدد سكان كفرحي إلى ألف نسمة!).

ويشير المقال إلى أنه "استناداً إلى ما تقدّم، يطالب أهالي كفرحي جميع صنّاع القرار السياسي والاقتصادي الداعمين للمنطقة الحرة، بالتخلّي عن مشروعهم وإنشائه في منطقة أكثر تكيفاً ديموغرافياً واقتصادياً، وتحديداً قرب الميناء أو المطار أو على الأقلّ على ساحلٍ يستفيد من طرقٍ رئيسة موجودة أصلاً وبُنِي تحتية متطورة جداً".

ما هي القيمة الحقيقية للمنطقة الاقتصادية الحرة في البترون؟

جولة في مواد القانون

الأسباب الموجبة للقانون: جاء في طليعة "الأسباب الموجبة للقانون" "إن لبنان بحاجة إلى مواكبة التحولات والتغيرات الاقتصادية المتسارعة والاستفادة من العولمة بهدف جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية والضرورية لأي اقتصاد صحي وسليم قائم على خلق فرص العمل وعلى تحقيق النمو". يزعم المشروع الاستناد إلى العولمة لمواكبة التحولات الاقتصادية والاستفادة منها. ولكن لنتساءل: ما العولمة؟ لنلاحظ كيف يراها بيرسي بارنيفيك: "أعرّف العولمة بمثابة حرية مجموعتي المالية بالإستثمار حيث تريد، في الوقت الذي تريد، لنتنتج ما

^{٤١} - المرجع السابق.

تريد، وبحيث تستورد وتبيع حيث تريد، ولا تتحمل غير أقل الالتزامات الممكنة في ما يخص قانون العمل والضمانات الاجتماعية. ويكون مطلوباً من العاملات والعاملين أن يكونوا مفيدين للرأسمال وإلا فإنهم سيتعرضون للصرف من العمل"^{٤٢}.

كما يزعم أصحاب المشروع أن الميزة الأولى من "مميزات لبنان التفاضلية": "التطابق بين العولمة والميزات التفاضلية اللبنانية كمميزات التكيف وروح المبادرة وإتقان لغات متعددة". لا ندري كيف اكتشف واضعو المشروع هذا التطابق بين العولمة و"المميزات التفاضلية اللبنانية". بينما لم يكتشفوها في فرنسا أو إيطاليا أو غيرها من بلدان الغرب.

لماذا عندما تعالج فرنسا أو بلدان الاتحاد الأوروبي، مثلاً، مسألة تنمية الريف ومواجهة النزوح من الريف إلى المدينة لإبقاء السكان الريفيين في مناطقهم، لا يقيمون "مناطق اقتصادية حرة" هناك؟ ولماذا يرسمون "سياسة زراعية" وسياسة "تنمية ريفية" بمعايير ووصفات مختلفة كلياً. بالطبع الغرب يتعامل مع بلدان العالم الثالث بمعايير لا يطبقها داخل بلدانه وعلى شعوبه. وما يطرحه علينا، عبر سماسرة محليين، لا يعمل هو به هناك. الغرب يتعامل معنا وفق منطق: إسمعوا أقوالنا ولا تفعلوا أفعالنا. بينما المطلوب منا: أن نفعل أفعاله (أو بعضها المصيب)، ولا نسمع أقواله.

نفس هذه الملاحظات تنطبق على ما جاء في "الأسباب الموجبة للقانون": بما أن اللبنانيين يتوجهون أكثر فأكثر نحو التخصص في مجال المعلوماتية والتكنولوجيا^{٤٣} "مما يشكل حاجة في اتباع النماذج الحديثة لكي تساهم في الحد من تعقيدات العمل والبيروقراطية الإدارية، في عالم حيث المنافسة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية تتزايد يوماً بعد يوم من خلال تقديم

^{٤٢} - جاء هذا التعريف، في العام ١٩٩٥، في تصريح بيرسي بارنيفيك (Percy Barnevik) رئيس الشركة المتعددة الجنسية "آي بي بي (Asea Brown Boveri ABB)، عضو "الطاولة المستديرة للصناعيين الأوروبيين" (Table-Ronde des Industriels Européens T-RIE) وعضو مجموعة بيلدبروغ (Bilderberg)، عضو مجلس إدارة شركة جنرال موتورز والبنك الدولي وصندوق لينكد الدولي. راجع:

؛ http://www.appa.qc.ca/r/%C3%A9flexion_sur_la_mondialisation.htm

<http://www.alternatives.ca/pointdereperer/page/010301/quellelutte.html>

^{٤٣} - كثيراً ما يتم التغني بالتكنولوجيا، وبعبارة "هاي-تك". كأن التكنولوجيا الترياق العجيب لحل مشاكل الإنسانية. في مسألة التنمية والعمل، تمكنت التكنولوجيا من رفع القدرة الإنتاجية بشكل هائل. هذا صحيح. ولكن الوجه الآخر أن نمو التكنولوجيا انعكس سلبياً للغاية على القوى العاملة. فكلما تطورت التكنولوجيا كلما فقدت القوى العاملة فرص عملها لدرجة أن البعض صار يتحدث عن "موت" العمل البشري أو نهايته. راجع حول أثر التكنولوجيا في إضعاف العمل البشري والتقليل من الحاجة إليه، وبالتالي تراجع الاستخدام وصرف العمال من المصانع: Jeremy RIFKIN: **La Fin du Travail**; Jaques Bidet, Jacques Texier: **La crise du travail**; Jean Boissonnat: **Le travail dans vingt ans**; Robert Castel: **Les métamorphoses de la question sociale**; Viviane Forrester: **L'horreur économique**; Dominique Méda: **Le travail en voie de disparition**.

الإعفاءات الضريبية وتسهيل آليات الاستحصال على التراخيص". إنما المقصود بالنماذج الحديثة هو إضعاف دور الدولة والتنازل عن بعض مفاعيل سيادتها والإعفاءات الضريبية... وسوى ذلك مما يجعل المنطقة الاقتصادية الحرة "جنة ضريبية". وأما "النماذج الحديثة" الجدية التي تعني الموضوع الأساسي لـ "مؤتمر أرضي هويتي"، فجدوها، كما سبق وقلنا قبل قليل، في برامج "السياسة الزراعية المشتركة" Politique Agricole Commune PAC وفي برامج "التنمية الريفية" Développement Rural. وما ذلك إلا لأن هذه البرامج هي وحدها الكفيلة بمحافظة الريفيين على أرضهم، وبالمحافظة على سكان الريف في مناطقهم.

أما الميزة الثانية فهي: "الجامعات اللبنانية والمعاهد التقنية تعد اليوم من أكثر المؤسسات تقدماً". من يصدق هذا الكلام؟ بل من يصدق أن واضعي هذا الكلام يصدقون أنفسهم في ما يقولون؟

في "الأسباب الموجبة للقانون" أيضاً، الميزة الرابعة منها: "توافر الكفاءات العلمية العالية والمتدنية بكثرة إضافة إلى أن معدل الأجر أقل من العديد من الدول العربية المجاورة". التركيز هنا على تدني الأجور. في الوقت الذي تخوض فيه (منذ بضع سنوات) أوسع القطاعات الشعبية من خلال "حركة التنسيق النقابية" معركة "سلسلة الرتب والرواتب"، لرفع الأجور وتحسين معيشة المواطنين، نفهم لماذا توحدت الطبقة السياسية في معارضة إقرار "السلسلة". فهي تريد المحافظة على الأجور متدنية، لأن في ذلك ميزة من مزايا لبنان التنافسية. لبنان منافس لأنه يعتمد بطبقته السياسية من كل الطوائف إفقار الموظفين والعاملين، نزولاً لرغبة المستثمرين اللبنانيين والأجانب، أي رغبة حيتان المال اللبنانيين وغيرهم.

المادة ٣: "تعمل الهيئة على إنماء المنطقة الاقتصادية الخاصة المعنية بهذا القانون وجذب رؤوس الأموال والاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، وتشجيع المبادلات التجارية الدولية وتطويرها". تستوقفنا هذه المادة في أنها لا تعين مجال عملها في إطار معين. "إنماء" المنطقة الموعود كان يدور الكلام فيه حول التصنيع التكنولوجي "هاي-تك". أما هنا فالإنماء غير معروف المجال، من جهة؛ ومن جهة أخرى فهو يتركز على جذب الرساميل، وتشجيع المبادلات التجارية الدولية. فهل تنمية منطقة البترون يكون بتحويلها إلى مركز للمبادلات التجارية الدولية؟ ملاحظة أخيرة هنا لا بد منها. عندما نفتح المجال لرؤوس الأموال المحلية بالاستثمار في هذه المنطقة، فذلك يعني إعفاءها من كل الموجبات الضريبية المعمول بها على الأرض اللبنانية (لا ضرائب على الاستيراد والتصدير، ولا ضريبة دخل...)، وبما أنها رساميل محلية، أي عاملة هنا أصلاً، فلماذا الإعفاء؟ وهل يعود هناك من رأسمال محلي يقبل بالعمل خارج مثل هذه المنطقة؟ يعني ذلك حرمان الدولة اللبنانية من موارد مالية كانت متوفرة لها، كما يعني تحويل لبنان (مع ازدياد المناطق الحرة) إلى مجرد "جنة ضريبية" لا لزوم فيها للدولة.

المادة ٤: ينص البند الأخير في هذه المادة: "لا تخضع الهيئة (التي تدير المنطقة) لرقابة كل من مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي". يعني ذلك أنها خارج سلطة المساءلة من قبل مجلس الخدمة المدنية والمراقبة من قبل التفتيش المركزي.

المادة ٨: البند التاسع منها يعطي للهيئة الحق بالترخيص بعمل الأجانب، دونما أي مسؤولية لوزارة العمل، التي ليس من حقها غير إعلامها بذلك فقط: "تُلقي طلبات الترخيص بالعمل

للأجانب في المنطقة وإصدار تلك التراخيص بقرار من الهيئة وفقاً لنظام منح التراخيص الخاصة بالمنطقة وإطلاع وزارة العمل عليها". معنى ذلك أن الهيئة تمارس دور وزارة العمل بمنح التراخيص بعمل الأجانب. وهذا ما تؤكد عليه المادة ٩: تمارس الهيئة حصرأً، فيما يخص المشاريع الاستثمارية التي تخضع لأحكام هذا القانون (أو الأنظمة التطبيقية لأحكامه)، صلاحية جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات فيما يتعلق بمنح التراخيص". كأن المنطقة الاقتصادية الخاصة في البترون "دولة ضمن الدولة"، وتلغي في أنشطتها ومجال عملها دور البلديات أيضاً.

المادة ١٢: "يجوز منح المشغلين مهام توفير بعض الخدمات عن طريق توليهم مسؤولية إقامة مشاريع إنتاجية مثل الكهرباء وخدمات الاتصالات والماء وغيرها وتشغيلها بصورة مستقلة في المنطقة بأسعار تنافسية وفقاً للترتيبات الناشئة عن العقد". خصخصة صريحة لقطاعات أساسية: الكهرباء، الاتصالات، الماء. من المعروف أنه غير مسموح للمواطن اللبناني مثلاً تركيب مروحة هوائية لإنتاج كهرباء للاستخدام المنزلي الشخصي، بينما يُسمح هنا قانونياً بتشغيل ثلاث قطاعات على الأقل، الكهرباء والماء والاتصالات (و"غيرها" عبارة غيرها تعني الكثير)، خارج مجرد وصاية وزارة الموارد المائية والكهربائية والاتصالات! مرة أخرى أين إنتاج تكنولوجيا هاي-تك حصرأً؟

المادة ١٧: "ترخص الهيئة لمشاريع استثمارية في المنطقة تتعاطى أعمال التدريب والتجارة والصناعة والتخزين وغيرها من النشاطات والمشاريع الاستثمارية المرتبطة بقطاعات المعلوماتية والتكنولوجيا والاتصالات على أن يجري تحديدها في قرارات تصدر عن الهيئة" ("المرتبطة"، يمكن ربط كل نشاط اقتصادي من أي نوع كان بالمعلوماتية والتكنولوجيا!).

المادة ٢٨: "خلفاً لأي نص آخر، تخضع علاقات العمل بين الأجراء والمؤسسات العاملة في المنطقة المتعلقة بشروط الأجر والصرف من العمل للاتفاقات التعاقدية الناشئة بين الفرقاء". يعني ذلك إلغاء قواعد تحديد الأجور المعمول بها رسمياً، وإلغاء قاعدة عقد العمل الجماعي... فهل هكذا تعدنا "الرابطة المارونية" بأجور متدنية لتثبيت المسيحيين في أرضهم، ولتوفير الرفاهية لهم؟ إلغاء دور وزارة العمل...

المادة ٢٩: "تقدم للهيئة طلبات الترخيص بالعمل أو طلبات تجديد العمل العائدة لأصحاب عمل أو لأجراء دخلوا إلى لبنان لتعاطي عمل في المنطقة. وللهيئة الحق في منح وتجديد هذه التراخيص الخاصة بالمنطقة وفقاً لأحكام المادة الثامنة من هذا القانون". الحلول مكان وزارة العمل.

المادة ٣٠: "يمنح الأجنبي صاحب المشروع الاستثماري المرخص به إجازة عمل في المنطقة أي كانت طبيعة المشروع الاستثماري على أن تراعى أحكام المادة ٣٣ من هذا القانون". هنا توسيع مجال المشاريع الاستثمارية وعدم حصرها في قطاع التكنولوجيا؟ أما مراعاة المادة ٣٣ من هذا القانون فلا علاقة لها بنوعية المشاريع الاستثمارية ومجالاتها. ولكنها تقتصر على أمرين: الأول، أن لا تقل قيمة الأصول للمشروع عما يعادل ثلاثمائة ألف دولار أميركي. الثاني، أن تكون نسبة اللبنانيين العاملين خمسين بالمئة، والعمال الأجانب خمسين بالمئة.

والسؤال: لماذا العمال الأجانب؟ أتتقننا في لبنان عمالة أجنبية؟ أهذا هو الوعد بتوفير فرص العمل؟

المادة ٣١: "يستثنى من أحكام الضمان الاجتماعي المستخدمون والأجراء العاملون في المؤسسات الاستثمارية المنشأة في المنطقة (للمرة الثانية رفض أي دور للضمان؟). يعفى أصحاب العمل الذين يستخدمون هؤلاء الأجراء في المنطقة من موجب التصريح والتسجيل ودفع الاشتراكات المتوجبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي...". يعني ذلك بكل بساطة ترك العمال بدون حماية، لا رواتب متساوية، لا تأمينات صحية ولا باقي عناصر الحماية الاجتماعية التي يقتضيها قانون العمل اللبناني. هذا الأمر يدخل في مزايا التنافسية؟!

المادة ٣٢: "يعفى المشروع الاستثماري من الرسوم الجمركية بما فيها معدل الحد الأدنى لهذه الرسوم ومن رسم الاستهلاك الداخلي ومن الضريبة على القيمة المضافة ورسوم الاستيراد والتصدير عن الآليات والأجهزة والمعدات والمواد والسلع التي يستوجبها المشروع، على أن تستوفي هذه الرسوم والضرائب في حال إخراج أي صنف من هذه الأصناف من المنطقة لإدخالها في الأسواق اللبنانية وفقاً لأحكام المادة ٢٦ من هذا القانون". (من يملك القدرة على المراقبة؟).

المادة ٣٣: "تعفى من ضريبة الدخل أرباح المؤسسات التي تنشأ داخل المنطقة شرط التقيد بالآتي: أ- أن لا تقل قيمة الأصول الثابتة الموظفة في المؤسسة أو رأسمالها عما يوازي ثلاثماية ألف دولار أميركي بالعملة اللبنانية. ب- أن لا تقل نسبة اللبنانيين من مجمل المستخدمين والعمال في هذه المؤسسات عن خمسين بالمئة منهم".

المادة ٣٤: "تعفى الرواتب وملحقاتها للمستخدمين والأجراء العاملين في المؤسسات المنشأة في المنطقة من ضريبة الدخل".

المادة ٣٥: تعفى الأبنية والأنشاءات العقارية التي تقام في المنطقة من رسوم الترخيص ومن ضريبيتي الأملاك المبنية والأراضي".

المادة ٣٦: تعفى الشركات المغفلة على أنواعها التي يكون هدفها إدارة مشروع استثماري في المنطقة من شرط وجود أشخاص لبنانيين طبيعيين أو معنويين في مجالس إدارتها".

المادة ٣٧: تعفى إصدارات الأسهم والأوراق المالية التابعة للمؤسسات العاملة في المنطقة من أي رسوم وضرائب. كما يمكن أن تكون جميع أسهم المؤسسات العاملة في المنطقة أسهماً لحاملها".

المادة ٣٩: "تلغى جميع النصوص المخالفة أو التي لا تتفق مع أحكام هذا القانون".

إن جميع مواد القانون، من المادة ٣١ حتى المادة ٣٩، كلها تعود خسارة في مصالح الأجراء العاملين في "المنطقة الاقتصادية الخاصة في البترون"، وخسارة في مالية الدولة اللبنانية، وبالتالي خسارة لجميع المواطنين الذين ستصبح الدولة (مع تعميم هذا النمط في الاستثمار) عاجزة عن القيام بأبسط مهامها الأساسية. إن هذه المواد هي التي تجعل من هذه المنطقة

الاقتصادية "جنة ضريبية" تمتص من خلالها الرساميل الأجنبية والمحلية المشاركة فيها ريع الدولة، دونما أن يعود ذلك بأي فائدة للمواطنين. الغنم كل الغنم من هذه المشاريع لحيثان المال، والغبن كل الغبن لغالبية المواطنين.

نختصر مشروع "المنطقة الاقتصادية الخاصة في البترون" بالصيغة الآتية: تفتقت عبقرية "الرابطة المارونية" فقدمت لحيثان المال عرضاً قالت هذه الحيثان فيه: أعطونا كل الأسباب التي تجعلنا "دولة ضمن الدولة" في لبنان، والتي تجعلنا نحصل على الأرباح التي لا يمكننا الحصول عليها في أي مكان آخر في العالم، دونما أن نتحمل أي مسؤولية تجاه خزينة الدولة اللبنانية، ودونما أن يكون هناك أي رقيب علينا في ما نقوم به من أعمال شرعية أو غير شرعية... وخذوا منا محبة للبنان ولمسيحييه بأن نشغلهم بأدنى الأجور وبأقل ضمانات الحماية الاجتماعية المعمول بها في البلد. ومقابل كل عامل لبناني سنأتي بعامل أجنبي لتكون المنافسة مع العمالة الأجنبية وسيلتنا لابتزاز الجميع. وسنقوم بإسكان العمال الأجانب "الغرباء" في منطقة كفرحي الأثرية والتراثية والمقدسة. وكفوا أيها القادة المسيحيون عن الصراخ ضد العمالة الأجنبية. أستم أنتم من وقع مشروع القانون وتقدم به إلى مجلس النواب؟ فعلام زعيكم ضد العمالة الأجنبية؟

ما هي التجارب التنموية الحديثة التي يمكن الاستئناس بها؟

عرضنا في ما سبق، من خلال قراءة مؤتمر "أرضي هويتي"، لأبرز الأفكار والآراء التي تقدمها "الرابطة المارونية" لتثبيت المسيحيين في أرضهم. ولقد تبين أن ما تم اقتراحه هو عبارة عن تكرار لما نشهده منذ حوالي ثلاثة عقود في شتى المناطق اللبنانية من مشاريع تأتي بها منظمات غير حكومية أوروبية (أو مؤسسات تابعة للاتحاد الأوروبي وغيره) وغيرها ويتم تنفيذها دونما فوائد تُذكر على المستوى العملي.

فكل هذه المقترحات-المشاريع إنما تركز على أهمية: (١) منظمات المجتمع المدني (ومنها التعاونيات الزراعية أو تعاونيات تصريف الإنتاج)، (٢) دور "المشروع الأخضر"، (٣) دور مستثمري القطاع الخاص (كما هي الحال "الخطة الإستراتيجية" لاتحاد بلديات جزين)، (٤) مؤسسات الإقراض (كفالات وغيرها، لا ينتبه هؤلاء إلى أن هواتفنا الخليوية تستقبل يومياً كثرة من عروض الإقراض من شتى المصارف، وبشروط مغرية!)، (٥) الزراعات البديلة...

وحده المشروع العملي الذي بدأ يتخذ طريقه إلى التنفيذ هو مشروع "المنطقة الاقتصادية الخاصة في منطقة البترون". ولقد رأيتم أي هموم يقصدها هذا المشروع. وبالتالي ليس منه فائدة تُرجى، بل ضرره سيفوق فائدته أضعافاً مضاعفة.

ومن الطبيعي، إن كنا لا نرى أملاً من كل هذه المقترحات-المشاريع، أن نتساءل ما البديل؟ يكفيننا معلومات وتقديرات سود، أليس هناك من فسحة أمل؟

لا شك بأن الخروج من هذه الهاوية ممكن. ولكن ذلك يستلزم تخطيطاً جيداً تكون الدولة فيه محوراً مركزياً، ينطلق من الاستئناس بتجارب الدول الناجحة في إعادة الحياة إلى الريف وإعادة

إسكانه أيضاً. والتخطيط الذي ندعو إليه تعتمد البلدان المتقدمة: الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان، كندا، أستراليا...

كثيراً ما تتغنى خطب رموز "الرابطة المارونية" بتحويلات الوضع العالمي: "إن لبنان بحاجة إلى مواكبة التحويلات والتغيرات الاقتصادية المتسارعة والاستفادة من العولمة..."^{٤٤}. ولكن هذا التغني لا يلتفت لغير ما يفيد الاستثمارات الرأسمالية العالمية والمحلية. فلا نطن أن رموز "الرابطة المارونية" وشتى قيادات الأحزاب "المسيحية" ليسوا على معرفة معمقة بكيفيات قيام البلدان الغربية بمعالجة مسألة الريف والمحافظة على سكانه داخل مناطقهم. ولكنهم لا يرغبون بالاسترشاد بتجارب ناجحة في هذا المجال، على الرغم من كل صراخهم من أجل المحافظة على الانتشار المسيحي في الريف. أما إذا كانوا على غير معرفة بذلك (وهذا مستبعد) فإننا نلقت نظرهم إليه وندعوهم إلى السعي للاسترشاد به.

الهجرة من الريف إلى المدينة

من طبيعة البشر عموماً التمسك بالعيش حيث تتوفر مستلزماته. وحين تصبح الحياة صعبة وشروط متطلباتها غير متوفرة يهجر السكان أماكنهم بحثاً عن أماكن الحياة فيها أفضل. ومن هنا فإن سكان الأرياف عموماً عندما تصبح الزراعة غير قادرة على تلبية حاجاتهم المعيشية على خلافها يتجهون إلى الهجرة نحو المدن. هذه ظاهرة عالمية، ولقد تنبّهت لها الدول الغربية وعملت على معالجتها بطريقة سببها بعد قليل.

وفي لبنان الحال كذلك. لقد تطورت الهجرة الريفية في لبنان بشكل متسارع على مدى العقود الأربعة الأخيرة. وبلغت نسبة سكان الريف إلى سكان المدن ١٠% (ريف) إلى ٩٠% (مدن). كما يبين الجدول الآتي:

تطور سكان الحضر والريف في لبنان كنسبة مئوية من مجموع السكان^{٤٥}

السنة		١٩٧٠		١٩٨٠		٢٠٠١	
حضر / ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر
النسبة المئوية	٥٩	٤١	٧٤	٢٦	٩٠	١٠	١٠

لا شك أن الحوادث الأمنية انعكست بمزيد من الهجرة الريفية المسيحية إلى المدن، خصوصاً بيروت وضواحيها. ولكن الاتجاه العام لتطور السكان في لبنان هو الهجرة من الريف إلى المدينة، وإلى الخارج أيضاً. وإن كان المسيحيون تقدموا باقي الطوائف في الهجرتين، فالمسار واحد حتماً.

ومن أجل وقف هذه الهجرة من الريف إلى المدينة (ومحاولة إعادة الإسكان في الريف) اعتمدت البلدان الرأسمالية المتطورة تخطيطاً في سياسة زراعية ناشطة وسياسة لتنمية الريف^{٤٦}. من هذه

^{٤٤} - الجملة الأولى من مشروع "قانون المنطقة الاقتصادية الحرة في البترون" الذي تم تقديمه إلى مجلس النواب بتاريخ ٢٠١٤/٤/٩.

^{٤٥} - غالب أبو مصلح، أزمة الاقتصاد اللبناني، دار الحمراء، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٠٢.

البلدان الرأسمالية سنعتمد كنموذج للاسترشاد به دول الاتحاد الأوروبي (وخصوصاً فرنسا).
تقوم سياسة الاتحاد الأوروبي في الحد من الهجرة من الريف إلى برنامجين متكاملين:
"السياسة الزراعية المشتركة"، و"برنامج التنمية الريفية".

"السياسة الزراعية المشتركة" معتمدة في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي بمعايير موحدة
ومشتركة. وهي تقوم على دور أساسي للدولة في التدخل في الزراعة: إنتاجاً وتسويقاً وحماية.

كيفية تدخل الدول الأوروبية: "السياسة الزراعية المشتركة"

أولاً، (١) حماية على الحدود من خلال الجمارك، تنظيم الاستيراد؛ (٢) دعم مالي مباشر وغير
مباشر للمزارعين^{٤٧} (كأشخاص طبيعيين أو معنويين)؛ (٣) دعم مدخلات الإنتاج وعوامل
الإنتاج...؛ (٤) دعم بدفع تعويض للمزارعين عن الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية
(المناخية وغيرها)...

ثانياً، تنظيم السوق: دعم سعر المنتجات الزراعية في السوق. (١) ويكون ذلك بضمان حد أدنى
يُسمى سعر المؤشر prix indicatif. وهو السعر الذي يتم تحديده سنوياً في الربيع لكل منتج
زراعي. يُفترض به تلبية حاجات المزارعين وتوفير المردود العادل لهم. ويُسمى أيضاً سعر
السقف prix-plafond. (٢) سعر عتبة prix de seuil، ويتحدد بحيث لا يمكن لأي منتج
زراعي مستورد أن يُباع في السوق بأقل من سعر المؤشر. (٣) سعر التدخل prix
d'intervention، إذا كان حجم العرض أعلى من حجم الطلب تنخفض الأسعار دون سعر
المؤشر، هذا الانخفاض لا يمكنه أن يكون مطلقاً. وعند حد معين من هبوطه تتدخل الدولة
فتشتري كل المحصول بسعر الحد الأدنى المضمون (سعر التدخل). وعليه فسعر التدخل هو
السعر الذي على أساسه يتم شراء محصول المزارعين من قبل الدولة إذا كان سعر السوق أقل
من سعر التدخل. ثالثاً، تطوير التعليم المهني الزراعي، خصوصاً في الريف، تطوير البنى
التحتية اللازمة، تسهيل الحصول على القروض الزراعية، مراقبة جدية ورعاية للعمل
الزراعي...

معدل دعم المزارع الواحد في البلدان المتقدمة (سنوياً) (بالألف دولار)^{٤٨}

البلد	سويسرا	النرويج	كوريا	اليابان	السوق الأوروبية	الولايات المتحدة	كندا
للمزارع	٣٤	٣٢	٢٣	٢٣	١٧	١٤	٨

^{٤٦} - "كان القرن العشرون قرن الهجرة من الريف إلى المدينة (في فرنسا)، ولعل القرن الواحد والعشرين سيكون قرن العودة إلى الريف... ففي مطلع العام ٢٠٠٦ (مع نهاية المرحلة الأولى من برنامج التنمية الريفية في فرنسا) تبين أن سكان الريف يتزايدون بنسبة ٠,٧%. كما صرحت المفوضية الزراعية المشتركة لترتيب الأراضي...". <http://www.europe1.fr/france/l-exode-rural-appartient-au-passe-135745>

^{٤٧} - نقصد بالمزارعين كل العاملين في شتى أصناف العمل الزراعي: زراعة على أصنافها، صناعات زراعية، تربية المواشي، حماية الغابات والمراعي...

^{٤٨} - جريدة Financial Times, 19/11/1999، ضمن كتاب غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

نسبة دعم السلع الزراعية من الدخل غير الصافي لهذه السلع^{٤٩}

السلعة	الحليب	الرز	لحم بقر	القمح	حبوب أخرى	الشوفان
الدعم %	٥٢	٧٤	٣١	٣٦	٤٦	٢٠

السلعة	لحم غنم	لحم خنزير	زيوت نباتية	السكر	الدجاج	البيض
الدعم %	٥١	١٢	١٨	٣٩	١٠	١١

إن كل ما يُقدم لدعم وتطوير الزراعة في لبنان من الجمعيات والمؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية لا قيمة له بدون سقف جدي لرعاية الإنتاج الزراعي من خلال تدخل الدولة، وضبط السوق (الأسعار). هذا فضلاً عن مدى النهب والهدر الذي تتعرض له هذه المساعدات والمشاريع التنموية غير المجدية أصلاً. والأدلة على ذلك يعرفها كل المعنيين والمهتمين والمتعاطين في هذه المسائل.

الدول الأوروبية و"برنامج التنمية الريفية"

يمثل "برنامج التنمية الريفية" Programme de Développement Rural الباب الثاني في "السياسة الزراعية المشتركة" Politique Agricole Commune التي وضعها الاتحاد الأوروبي. وهو عبارة عن مقارنة شاملة للأقاليم الريفية على تنوع مكوناتها الاجتماعية (الديموغرافية...)، والاقتصادية (الأنشطة الاقتصادية، الاستخدام، الموارد...)، والبيئية. أقر المجلس الأوروبي في آذار ١٩٩٩ استكمال "السياسة الزراعية المشتركة" (الباب الأول) القائمة على دعم السوق وأسعار السلع الزراعية... بباب ثانٍ مكرس بعنوان "برنامج التنمية الريفية"^{٥٠}.

أول "برنامج للتنمية الريفية" امتد على مرحلة الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٦، وتناول كل المناطق الريفية في فرنسا، وفق "قانون التنمية الريفية" الذي عين جملة إجراءات: إعادة تنظيم القطاع الزراعي، والتمويل المتعلق بالبيئة، وإدارة المجال الريفي، والاقتصاد الريفي، والتنمية المحلية، والمحافظة على التنوع البيولوجي... ويمكن تصنيف هذه الإجراءات في فئتين أساسيتين. الأولى، استكمال الإصلاح الزراعي الذي بدأ عام ١٩٩٢ ("السياسة الزراعية المشتركة") وفيها: العناية بالمزارعين والعمال الزراعيين وهم على عتبة التقاعد (من العمر ٥٥ سنة)، إجراءات زراعية بيئية والعناية بالأحراج، الاهتمام بالمناطق الريفية من طبيعة صعبة. ثانياً، إجراءات تحديث وتنويع المنشآت الزراعية وفيها: استثمار في المنشآت الزراعية، تشجيع المزارعين الشباب، التأهيل والتدريب، دعم الاستثمار في المؤسسات التجارية الريفية، دعم إضافي في التحريج، تطوير الزراعة نحو الزراعة البيولوجية، إقامة شبكة حماية التنوع التراثي البيئي (الحيواني والنباتي).

^{٤٩} - المرجع السابق، نقلاً عن فايننشال تايمز، ص ٢٠٣

^{٥٠} - راجع الملحق رقم واحد، جدول الدعم المالي للسكر في بلدان الاتحاد الأوروبي. هذا كمثل.

كما أن اعتماد برامج دعم التنمية الريفية يهدف إلى تعزيز دورها الهام في خلق وصيانة التماسك المناطقي اقتصادياً واجتماعياً. وقد بلغت قيمة الدعم الذي قدمه هذا البرنامج الأول للتنمية الريفية، على مدى ست سنوات، ما يقارب ١٢,٣ مليار يورو^{٥١}.

ووضع البرنامج الثاني للتنمية الريفية للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٣، وهناك اليوم برنامج للأعوام ٢٠١٤-٢٠٢٠ (قيمة الدعم الإجمالية فيه ٦٤ مليار يورو، بمعدل ٩,١ مليار سنوياً، راجع الملحق رقم ٢). وبالتالي هذه برامج حديثة جداً ومعاصرة تماماً من المفيد الاستئناس بها في أي مشروع تنموي في بلادنا. وهي في طليعة الاتجاهات الحديثة، بل هي أحدث بكثير من مشاريع "المناطق الاقتصادية الحرة". ولقد أثبتت هذه البرامج فعاليتها الجدية وقلبت معادلة النسبة السكانية ما بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية (المدن) لصالح ازدياد نسبة سكان الريف على ما كانت عليه سابقاً. وبالتالي فإن هذه البرامج تشكل وسيلة فعالة في تثبيت المسيحيين (وكل اللبنانيين) في أريافهم وتخليهم عن الرغبة في بيع الأرض (باستثناء المنخرطين في المضاربات العقارية).

لا بد من الإشارة، قبل الدخول في تفاصيل البرنامج الثاني للتنمية الريفية، إلى أن الدول الأوروبية عملت بداية (وتجدد ذلك باستمرار) على وضع "خطة شاملة لترتيب الأراضي"، أو ما يُمكن أن نسميه "المخطط التوجيهي للأراضي". فمن هنا تبدأ أي خطة جدية للتنمية، خصوصاً في الزراعة والتنمية الريفية، وذلك مع القيام بمسح شامل لنوعية الأرض وللمجتمع. سنعتمد في كلامنا هنا (ونحن نعين أبرز المجالات والأنشطة وقيمة الدعم في "برنامج التنمية الريفية") على النموذج الفرنسي من خلال "برنامج التنمية الريفية في فرنسا"^{٥٢}.

أهم محاور برنامج التنمية الريفية ومقادير دعمه

أولاً، الاهتمام بالمزارعين والعمال الزراعيين المشرفين على سن التقاعد (فوق ٥٥ عاماً) لجهة توفير الرعاية والحماية والتقاعد لهم. فجاءت قيمة المساعدات في هذا المجال ٢١,٣٦ مليون يورو^{٥٣}.

ثانياً، ترتيب أوضاع المزارعين الشباب بغية تجديد أجيال المزارعين. "هناك تقدير بأن ١٦ ألف مزارع (في فرنسا) يتخلون عن العمل في الزراعة سنوياً. بينهم الكثير من أصحاب المنشآت الزراعية الذين لا وريث لهم في العائلة، ولأسباب عدة منها صعوبات العمل الزراعي.

^{٥١} - Plan Stratégique National de Développement Rural 2007-2013, Version 3 reçue par la

Commission le 11/12/ 2009, Ministère de l'Agriculture de l'Alimentation et de la Pêche, p. 5.

^{٥٢} - Programme de Développement Rural Hexagonal, 2007-2013, TOME 2, Version 6 validée

par la Commission, Décision C (2011) 3622 du 24 mai 2011, Ministère de l'Agriculture de l'Alimentation et de la pêche.

^{٥٣} - المرجع السابق، ص ٨٩ وص ١١٩.

من هنا أهمية حث الشباب غير الناشئين في وسط زراعي على استئناف هذا النشاط من أجل عدم إفراغ الريف"^{٥٤}.

وهنا فإن حقل وطبيعة المساعدة تكمن في تغطية نفقات تأسيس أول منشأة زراعية لمزارع شاب (أربعين سنة وما دون)، سواء كانت المنشأة موجودة أو ستأسس حديثاً. وهنا نوعان من المساعدة: (١) هبة مالية نقدية قيمتها أربعون ألف يورو؛ (٢) تسليفات مخفضة الفائدة حتى مبلغ اثنين وعشرين ألف يورو. وأحياناً تصل قيمة الهبة مع القرض حتى سبعين ألف يورو^{٥٥}. ولقد بلغت قيمة المساعدات التي تلقاها المزارعون الشباب، عن الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣، عشرة مليارات يورو، واستفاد منها ٤٢ ألف مزارع^{٥٦}.

ثالثاً، تأهيل مهني، نشر المعلومات، الممارسات المبدعة... استفاد منها ٣٦٥ ألف مزارع، وكلفتها ١٢١,٧ مليون يورو^{٥٧}.

رابعاً، تحديث المنشآت الزراعية: أبنية لتربية الحيوانات، تجديد المخطط النباتي تحسيناً للبيئة في مواجهة التلوث، أجهزة متابعة تبعاً للمناطق... بلغت قيمة الدعم ٤,١ مليار يورو، واستفاد منها ١٠٠ ألف^{٥٨}.

خامساً، تحسين القيمة الاقتصادية للغابات المملوكة ملكية خاصة وتجديدها. استفاد منها ٨٦٠٠ مشروع من دعم قيمته ١١٠ مليون يورو^{٥٩}.

سادساً، زيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية. قطاع الزراعة الغذائية agro-alimentaire. مساعدة المشاريع الحرجية، استثمارات في التصنيع الزراعي... بلغ عدد المشاريع ٣٩٠٠، استفادت من دعم قيمته ملياراً يورو^{٦٠}.

سابعاً، تعزيز التعاون بين المنتجين الزراعيين بغية إبداع منتجات جديدة واعتماد التكنولوجيا بالتعاون مع المؤسسات العلمية، والتعاون في تحسين الإنتاج والتسويق... استفادت من هذا البند ٢٥٠ مبادرة مدعومة بقيمة ٩,١ مليون يورو^{٦١}.

ثامناً، البنى التحتية المرتبطة بتطوير وتكييف قطاعات الزراعة والغابات: طرق الغابات، دعم الاستثمار الجماعي في شبكات المياه، وغيرها من البنى التحتية. استفادت منها ١٥٠٠ مبادرة مدعومة بقيمة ٢٨٢ مليون يورو^{٦٢}.

^{٥٤} - Programme de développement rural hexagonal, 2007 - 2013, TOME 2, MESURE

112: Installation des Jeunes Agriculteurs, Ministère de l'Agriculture, p. 113.

^{٥٥} - المرجع السابق، ص ١١٥.

^{٥٦} - المرجع السابق، ص ٧٧ وص ١١٧.

^{٥٧} - Programme de Développement Rural Hexagonal, TOME 2، مرجع سابق، ص ١٠١.

^{٥٨} - المرجع السابق، ص ١٢٠.

^{٥٩} - المرجع السابق، ص ١٣٥.

^{٦٠} - المرجع السابق، ص ١٤١.

^{٦١} - المرجع السابق، ص ١٥٣.

تاسعاً، إعادة ترميم وتعويض ما أتلفته الكوارث الطبيعية: دعم مالي مباشر وغير مباشر، تأمين على الكوارث. تغطي المساعدة ٨٠% من قيمة الأضرار^{٦٣}.

عاشراً، احترام المعايير المقررة في الاتحاد الأوروبي: العناية بصحة الحيوانات: الغنم والماعز. مساعدة بقيمة ١٠ آلاف يورو لكل مؤسسة كحد أقصى. واستفادت منها ١٤٩٢٨٧ منشأة، بقيمة ٢٠ مليون يورو^{٦٤}.

حادي عشر، إجراءات لتنويع الاقتصاد الريفي: استقبال الزوار (السياحة)، توفير الإقامة في المزرعة، سياحة زراعية، حِرف، استقبال في الأجراف، عمليات البيع المباشر... عدد المستفيدين ٢٠٠٠، مجموع الاستثمار ١٤٥ مليون يورو^{٦٥}.

ثاني عشر، إنشاء المشاريع الصغيرة وتطويرها: التجارة الريفية، الحِرف، خلق أنماط استهلاك وتوزيع جديدة... استفادت منها ٢٠٠٠ مؤسسة بدعم قيمته ٤١,٤ مليون يورو^{٦٦}.

هذا بالإضافة إلى أنواع أخرى من الإجراءات: تشجيع الأنشطة السياحية (٤٠٠٠ مؤسسة مدعومة بقيمة ٣٠٠ مليون يورو^{٦٧})، المحافظة على التراث (الطبيعي والثقافي) واستثماره (١٠٥٠٠ مؤسسة مدعومة بقيمة ٤٢٠ مليون يورو^{٦٨})، تحسين البيئة والمجال الريفي، مساعدة المزارعين في المناطق غير الملائمة للزراعة، تشجيع التحول إلى الزراعات البيولوجية^{٦٩}...

تقصدنا شيئاً من التفصيل في عرض كفاءات التنمية الزراعية والريفية، في نموذج من أكثر البلدان تقدماً، الاتحاد الأوروبي (فرنسا)، كما هي الحال تقريباً في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها من البلدان المتقدمة. وهنا لا بد من التأكيد على أن هذه البرامج ليست حديثة ومعاصرة فحسب، بل هي أيضاً مستقبلية ("برنامج التنمية الريفية" الأخير سيعمل به حتى العام ٢٠٢٠). وبالتالي إذا كان هناك من يزعم أنه يريد أن يواكب تطورات العصر، فالمواكبة تكون هنا بالتحديد لا باعتماد "المناطق الحرة" و"الجنات الضريبية" التي لا تعود بالفائدة على غير حيتان المال. وإذا كان قادة الطوائف المسيحية (ومنهم الرابطة المارونية) حريصين فعلاً على مصالح جمهور المسيحيين وعلى تثبيتهم في أرضهم فعليهم اعتماد هذا النموذج التنموي بالتحديد. فلا بد من تدخل الدولة في توجيه الزراعة ودعمها واعتماد "برامج التنمية الريفية" والتنمية المحلية. وهذا ما يؤكد عليه بعض الأوروبيين بالذات.

لنسمع ما تقوله السفيرة أنجلينا إيجورست (رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي): "في العام ٢٠١١ نشرت بعثة الاتحاد الأوروبي تقريراً إعلامياً: "الزراعة على المفترق" جاء فيه: آفاق القطاع

^{٦٢} - المرجع السابق، ص ١٥٥.

^{٦٣} - المرجع السابق، ص ١٦٦.

^{٦٤} - المرجع السابق، ص ١٦٨.

^{٦٥} - المرجع السابق، ص ٢٧١.

^{٦٦} - المرجع السابق، ص ٢٧٥.

^{٦٧} - المرجع السابق، ص ٢٧٩.

^{٦٨} - المرجع السابق، ص ٢٨٧.

^{٦٩} - راجع الملحق رقم ٢ حول أشكال ومجالات الدعم في "برنامج التنمية الريفية" ٢٠١٤-٢٠٢٠.

الزراعي مظلمة بالأحرى... وفي الواقع قيمة إنتاج القطاع ما تزال حتى اليوم دون مستواها في مطلع الستينيات". وتضيف "عقبة كبيرة لا بد من تجاوزها هي كسب ثقة الجماعات الزراعية. غالباً ما يرى المزارعون أن النشاط الحكومي غير فعال ولا يلائم حاجاتهم. نحن نعلم جميعاً أن القطاع الزراعي القوي، كما هو ملاحظ في البلدان الزراعية الكبرى، يستلزم تدخلاً قوياً من الدولة"^{٧٠}. إيخورست تعلم. وانتم أيها القادة تعلمون. فلماذا تغضون الطرف؟ تطلبون تدخل الدولة وسن القوانين من أجل إقامة "منطقة حرة" للتهرب الضريبي ولمراكمة الأرباح وتبييض الأموال، ولا تطلبون تدخل الدولة في دعم الزراعة والتنمية الريفية؟!!

وفي الحقيقة إن صرخة إيخورست بعيدة كل البعد عن أذان المسؤولين (من كل الطوائف، بما فيهم القيادات المسيحية). فالواقع الزراعي يشهد إهمالاً وتهميشاً متزايداً من قبل الدولة اللبنانية. ولذلك "تدنت حصة وزارة الزراعة من الموازنة العامة بشكل مستمر رغم ارتفاع عدد النواب الممثلين للمناطق الريفية،...، والذي يظهر بحد ذاته فشل "الديمقراطية" اللبنانية في جعل النواب يعبرون عن مصالح الناخبين الحقيقية"^{٧١}.

نسبة موازنة وزارة الزراعة من مجمل نفقات الموازنة^{٧٢}

السنة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
النسبة %	١,٨٦	٠,٨٦	٠,٧٧	٠,٣٥	٠,٣٩	٠,٦١

ويضيف غالب أبو مصلح: "إن الإنفاق على الزراعة والري بإشراف مجلس الإنماء والإعمار بقي ضئيلاً جداً، وذلك رغم المساعدات والمنح الخارجية لتنمية هذا القطاع، ورغم القروض الميسرة الكثيرة والمختلفة المصادر، والتي لم يتم الإفادة من معظمها، كبعض قروض البنك الدولي والسوق الأوروبية المشتركة والقروض الصيني... ويقول تقرير مجلس الإنماء والإعمار أن قيمة القروض الموقعة عقودها من سنة ١٩٩٢ إلى سنة ٢٠٠٣ بلغت ٧١ مليار دولار. كانت حصة الزراعة والري منها نحو ٠,٧١ مليار، أي ما نسبته ١% من مجمل العقود مع العلم أنه لم يتم تنفيذ هذه العقود في قطاع الزراعة والري، رغم اعتراض الجهات المانحة والمقرضة"^{٧٣}.

ما العمل؟

طالما بقيت الحال الزراعية والأوضاع الريفية على ما هي عليه اليوم، فإن الريف يتجه وسيواجه أكثر فأكثر إلى فقدان سكانه. والمسيحيون الريفيون سيخلون مناطقهم مهاجرين إلى المدينة أو إلى الخارج. والحل الوحيد أمامهم، وأمام القيادة المسيحية هو في البحث عن سبل التنمية

^{٧٠} - "السير في الاتجاه الصحيح: الاتحاد الأوروبي يدعم التنمية الريفية في لبنان"، موقع وزارة الزراعة اللبنانية، مقال بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٣.

^{٧١} - غالب أبو مصلح، مرجع سابق، ص ٢٠١.

^{٧٢} - المرجع السابق، ص ٢٠١.

^{٧٣} - المرجع السابق، ص ٢٠١-٢٠٢.

الزراعية والتنمية الريفية والمحلية^{٤٧}. وكل ما عدا ذلك من صفات "المناطق الاقتصادية الحرة"، أو الانخراط في وظائف الدولة، أو الاعتماد على هبات "منظمات المجتمع المدني" وغيرها... فلا قيمة له بحد ذاته. وفي هذا نقول:

أولاً، "المناطق الاقتصادية الحرة"، كمشروع البترون، ستحول بعض المسيحيين إلى عمال أجراء بأبخس الأجور، وهو عمل مؤقت لا ضمانه لاستمراره ولا أمل في نهاية خدمة مقبولة منه: عدم خضوعه لشروط العمل المعمول بها في لبنان، وتهريبه من الضمان الاجتماعي ومن مفاعيل الحد الأدنى للأجور وعقود العمل الجماعية... فضلاً عن استقدام هذه المشاريع العمال الأجانب (٥٠% من مجموع العاملين في "المنطقة الحرة") الذين يقبلون بأجور لا يمكن للعامل اللبناني أن يرضى بها لعجزها عن توفير الحياة اللائقة له. وبالتالي يدخل العامل اللبناني في منافسة مع عمالة أجنبية رخيصة الأجر. ومن المعروف عالمياً أن "المناطق الاقتصادية الحرة" هي مجرد "جنات ضريبية" وأمكنة لتبييض الأموال والقيام بالأعمال غير المشروعة، فضلاً عن أن هدفها زيادة الأرباح الفاحشة دونما تحمل أي مسؤولية جدية تجاه حقوق العمال ومالية الدولة المضيفة.

ثانياً، الانخراط في مؤسسات الدولة يعني أول ما يعنيه للموظفين هو ترك الريف والعيش في المدينة. ولن يطول الأمر بالموظف حتى يجد نفسه ملزماً على تأمين مسكنه وتنشئة عائلته في المدينة وتربية أولاده هناك، وشيئاً فشيئاً تنقطع صلته بقريته، ويبدأ التفكير في التخلي عن كل شيء له فيها. هذا هو المسار الذي اجتازه معظم من انخرط في سلك الوظيفة من أهل الريف. ولعل إحصاء فئة الموظفين ومن بقي منهم في قريته ومن لم يعد إليها أبداً، ومن أولاد الموظفين هؤلاء يعرف موقع أرضه على خريطة الواقع ستكون مذهلة في عمق دلالتها.

ثالثاً، أما مؤسسات "المجتمع المدني"، "المنظمات غير الحكومية" ONG NGO، الأجنبية والمحلية، فالحديث عن دورها تطغى عليه علامات وعناصر النهب والفساد والهدر، فضلاً عن انعدام الفعالية. ففي القبيات مثلاً، تمت عملية تجديد أقنية الري (السواقي) لثلاث مرات على الأقل. وفي كل مرة يتم تدمير الأقنية (عمداً) وإعادة بنائها، ليعاد التدمير وإعادة البناء ثانية وثالثة، بدون أي مبرر. فضلاً عن أنه قلما وُجد من يستخدم هذه الأقنية باستثناء حي القلطة ربما.

وقل الأمر نفسه عن "تعاونية القبيات الزراعية" التي على الرغم من حماس ونشاط وكفاءة ونظافة كف الهيئة المشرفة عليها، فإنها، استناداً إلى دعم المؤسسات المانحة والمقرضة والمنظمات غير الحكومية، أتت بكثير من المشاريع وبانتت (أي التعاونية) تمتلك الكثير من عناصر البنية التحتية (بناء مزرعة، معصرة زيتون...)، فإنها لم ترفع من نسبة العمل الزراعي (لا زيادة في عدد المزارعين ولا في العمال الزراعيين) فلم يؤد عملها إلى استيلاد المزارعين أو العمال الزراعيين...

^{٤٧} - الهجرة من الريف تضرب اليوم البلدان النامية... إن التحرير غير المنظم للمبادلات الزراعية العالمية يفاقم هذا الاتجاه... تكشف هذه الظاهرة مرة أخرى ضرورة وضع الزراعة في قلب الإستراتيجية العالمية لمواجهة الفقر.

والسبب الأساسي في كل ذلك الفشل في عمل "المنظمات غير الحكومية" هو غياب الدولة. فبدون تدخل الدولة في حماية الزراعة ودعمها الجدي لن يكون هناك مستقبل للنشاط الزراعي.

وللخروج من هذه الدوامة الكامنة في تراجع العمل الزراعي وارتفاع وتيرة الهجرة من الريف إلى المدينة، لا بد من قيام الدولة بوضع سياسة زراعية وبرامج التنمية الريفية. وإذا كانت القيادة المسيحية حريصة على استمرار الانتشار المسيحي في الريف، وحريصة على بقاء أرض المسيحيين ملكاً لهم، فمن طليعة واجباتها العمل على أن تصبح الدولة اللبنانية دولة رعاية للعمل الزراعي وتنميته.

هل تستطيع القيادة المسيحية فعل ذلك؟

نعم إذا كانت جادة في فعله. فالمسيحيون يتمثلون بنصف عدد النواب وبنصف مقاعد الوزراء. ومتى رغب القادة المسيحيون بطرح القوانين الداعمة للزراعة وإقرار السياسة الملائمة لحماية الريفيين في أرضهم، استطاعوا ذلك، لأنهم سيلاقون بالضرورة عدداً من النواب والوزراء المسلمين الذين سيشاركونهم الرأي والموقف.

وعلى افتراض أن قيادة الطوائف الأخرى كانت معارضة لهذا المشروع السياسي التنموي، فباستطاعة القيادة المسيحية طرح الموضوع على القواعد الشعبية من كل الطوائف، وباستطاعتها بالتالي تأمين الحشد الجماهيري والشعبي الكفيل بالضغط على الدولة، بالأساليب الديمقراطية، وإقرار التشريعات والقوانين اللازمة. ويجب أن يكون حاضراً في الذهن أن الهجرة من الريف ستزايد باستمرار. وهذا سيكون اتجاهاً عاماً لكل اللبنانيين، ولن يتوقف على المسيحيين. ربما يتقدم المسيحيون على المسلمين في الهجرة بضع سنوات، ولكن المسلمين الريفيين سيلقون نفس المصير. وبالتالي لن يتردد المهاجرون من الريف إلى المدينة (من كل الطوائف) من التجاوب مع أي حركة جديدة منصفة للفئات الشعبية، خصوصاً متى استندت هذه الحركة إلى فئة واسعة معادلة لنصف النواب والوزراء.

وفي هذه الحال، تكون القيادة المسيحية أولاً، أثبتت حرصها الفعلي على بقاء المسيحيين في أرضهم وحرصها على مصالحهم؛ ثانياً، عملت على بناء وحدة وطنية فعلية بين شتى العائلات اللبنانية. فالوحدة الوطنية ليست قصيدة غنائية، بل هي سعي لصهر الجميع (بصرف النظر عن الانتماء الطائفي والمذهبي) في المشاريع الوطنية؛ وفي ذلك ثالثاً، أهم تحصين للحضور المسيحي بوجه الموجات التكفيرية المدمرة لحاملها وللمجتمع على السواء.

برنامج بديل لا بد منه

وعلى افتراض أن القيادة المسيحية لم تذهب في هذا الاتجاه. فما العمل؟ ولعله من الأرجح أن القيادة المسيحية لن تفعل. وستخلق الكثير من الأعداء التافهة في المجالس المقفلة. شأنها في ذلك شأن حيتان المال من باقي الطوائف.

وفي هذه الحال، لا بد لكل راغب في المحافظة على أرضه، وفي العيش في ربوعها بكرامة وبشكل لائق، من أن يسعى لتغيير واقع الحال. يبدأ هذا السعي بالشعور بمسؤولية كل فرد عن مصيره وبمساهمته في صنع هذا المصير. ويكون السعي عموماً:

(١) بتحصيل المعرفة بمقتضيات التنمية الريفية كما هو معمول بها في البلدان المتقدمة (وهي كما عرضناه بإيجاز في ما سبق)؛

(٢) تحويل هذه المعرفة، بالتعاون مع أهل الاختصاص، إلى "برنامج عمل مطلبى"؛

(٣) نشر هذه المعرفة-البرنامج في وسطه الاجتماعي (من العائلة إلى الجيرة إلى القرية إلى القرى المجاورة...)

(٤) الضغط على القيادات السياسية التي يؤيدها زعيم محلي (نائب) أو حزب أو تيار سياسي لتعبر عن مصالحه الفعلية في التنمية الزراعية والريفية، وتبني "برنامج العمل المطلبى"، ومحاسبتها عند الضرورة؛

(٥) تشكيل مجموعة ضغط، لوبي، بين أنصار زعيمه المحلي (النائب) أو داخل حزبه غرضها الترويج في هذه الأوساط والضغط على الزعيم أو القيادة الحزبية لطرح "برنامج العمل المطلبى" في مؤسسات الدولة (مجلس النواب والحكومة)؛

(٦) تشكيل لجان متابعة في كل قرية وبين مجموعة القرى التي تنتمي إلى إطار جغرافي متماسك؛

(٧) التواصل مع جميع المعنيين الذين يحملون نفس البرنامج أو برنامج قريب لتنسيق الجهود وتوحيدها في حركة مطلبية واسعة؛

(٨) التواصل مع النقابات والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني الموثوقة وغير المرتبهة لحيتان المال، بغية توسيع مروحة الحملة المطلبية؛

(٩) تنظيم حملة إعلامية عبر شتى وسائل الإعلام؛

(١٠) عقد المؤتمرات المتخصصة بالزراعة وبالتنمية الريفية والاستفادة من رجال الاختصاص؛

(١١) اللجوء إلى الاعتصامات والتظاهرات تحت سقف القوانين المرعية الإجراء.

استحالة الحل الطائفي وإمكان الحل الوطني

يستحيل على أي طائفة مهما كانت إمكانات قياداتها الروحية والسياسية والمالية (هذا إن كان كانت جادة وصادقة) أن تقدم حلاً لأزمة الهجرة من الريف إلى المدينة ولمسألة المحافظة على الأرض. إن هذه القضية تستلزم مقادير مالية كبيرة، ورأساليو الطوائف، كما تدل كل التجارب، ليسوا أبداً على استعداد لتقديم الكثير من أموالهم لإنقاذ أبناء طوائفهم. وفي هذا يتساوى رأساليو كل الطوائف والمذاهب، حيث يغلب عليهم "مذهب المال"، ويشكل طائفتهم الأهم، وهم بذلك عابرون للطوائف. ولو افترضنا، وهذا محال، أن كبار رأساليو المسيحيين قدموا ما شئنا من الدعم المادي لأهل الريف، فهم يعجزون بالضرورة عن التحكم بالسوق، لأن التحكم بالسوق من شأن الدولة. ولا بد بالتالي من تعاون قيادات جميع الطوائف لإيجاد حل وطني لهذه المشكلة (الهجرة من الريف) التي هي مشكلة وطنية أيضاً لأنها تطال جميع فئات الشعب اللبناني. ولهذا نقول باستحالة الحل الطائفي وإمكان الحل الوطني.

وإذا كانت الحركة الشعبية المطالبة هي التي تخوض نضالاً لمعالجة مسألة التنمية الزراعية والتنمية الريفية والمحلية، فإن هذا السعي يكون بالضرورة سعياً وطنياً أيضاً، لأنه يقوم على قاعدة وحدة وطنية تتبنى في سياق الحراك المطلبي. مرة أخرى تأكيد على استحالة الحل الطائفي وإمكان الحل الوطني.

فلنحزم أمرنا. وإذا بقينا مستكينين ولا مباليين، فالأمر من سيئ إلى أسوأ. فلنحزم أمرنا، إذ ليس أمامنا غير التضامن الوطني بين أصحاب المصلحة الموضوعية في برنامج مطلبي من أجل سياسة زراعة محمية ومدعومة ومن أجل برنامج التنمية الريفية والمحلية.

ملحق رقم ١

الأسقف المستهدفة في المادة ٩٥ لاستخدامها في حساب مبلغ دعم السكر (آلاف يورو)

الدولة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦ وما بعدها
بلجيكا	٨١٧٥٢	٨١٧٥٢	٨١٧٥٢	٨١٧٥٢	٨١٧٥٢	٨١٧٥٢	٨١٧٥٢	٨١٧٥٢
بلغاريا	١٥٤	١٧٦	٢٢٠	٢٦٤	٣٠٨	٣٥٢	٣٩٦	٤٤٠
تشيكيا	٤٤٢٤٥	٤٤٢٤٥	٤٤٢٤٥	٤٤٢٤٥	٤٤٢٤٥	٤٤٢٤٥	٤٤٢٤٥	٤٤٢٤٥
الدانمارك	٣٤٤٧٨	٣٤٤٧٨	٣٤٤٧٨	٣٤٤٧٨	٣٤٤٧٨	٣٤٤٧٨	٣٤٤٧٨	٣٤٤٧٨
ألمانيا	٢٧٨٢٥٤	٢٧٨٢٥٤	٢٧٨٢٥٤	٢٧٨٢٥٤	٢٧٨٢٥٤	٢٧٨٢٥٤	٢٧٨٢٥٤	٢٧٨٢٥٤
اليونان	٢٩٣٨٤	٢٩٣٨٤	٢٩٣٨٤	٢٩٣٨٤	٢٩٣٨٤	٢٩٣٨٤	٢٩٣٨٤	٢٩٣٨٤
إسبانيا	٩٦٢.٣	٩٦٢.٣	٩٦٢.٣	٩٦٢.٣	٩٦٢.٣	٩٦٢.٣	٩٦٢.٣	٩٦٢.٣
فرنسا	٢٧٢٢٥٩	٢٧٢٢٥٩	٢٧٢٢٥٩	٢٧٢٢٥٩	٢٧٢٢٥٩	٢٧٢٢٥٩	٢٧٢٢٥٩	٢٧٢٢٥٩
إيرلندا	١٨٤٤١	١٨٤٤١	١٨٤٤١	١٨٤٤١	١٨٤٤١	١٨٤٤١	١٨٤٤١	١٨٤٤١
إيطاليا	١٣٥٩٩٤	١٣٥٩٩٤	١٣٥٩٩٤	١٣٥٩٩٤	١٣٥٩٩٤	١٣٥٩٩٤	١٣٥٩٩٤	١٣٥٩٩٤
ليتوانيا	٦٦١٦	٦٦١٦	٦٦١٦	٦٦١٦	٦٦١٦	٦٦١٦	٦٦١٦	٦٦١٦
ليتوانيا	١.٢٦٠	١.٢٦٠	١.٢٦٠	١.٢٦٠	١.٢٦٠	١.٢٦٠	١.٢٦٠	١.٢٦٠
هنغاريا	٤١٠.١٠	٤١٠.١٠	٤١٠.١٠	٤١٠.١٠	٤١٠.١٠	٤١٠.١٠	٤١٠.١٠	٤١٠.١٠
البلدان المنخفضة	٧٣٥.٤	٧٣٥.٤	٧٣٥.٤	٧٣٥.٤	٧٣٥.٤	٧٣٥.٤	٧٣٥.٤	٧٣٥.٤
النمسا	٣٢٩٥٥	٣٢٩٥٥	٣٢٩٥٥	٣٢٩٥٥	٣٢٩٥٥	٣٢٩٥٥	٣٢٩٥٥	٣٢٩٥٥
بولونيا	١٥٩٣٩٢	١٥٩٣٩٢	١٥٩٣٩٢	١٥٩٣٩٢	١٥٩٣٩٢	١٥٩٣٩٢	١٥٩٣٩٢	١٥٩٣٩٢
البرتغال	٦٤٥٢	٦٤٥٢	٦٤٥٢	٦٤٥٢	٦٤٥٢	٦٤٥٢	٦٤٥٢	٦٤٥٢
رومانيا	٣٥٣٦	٤.٤١	٥.٥١	٦.٦٢	٧.٧٢	٨.٨٢	٩.٩٣	١٠.١٠٣
سلوفينيا	٣٧٤٠	٣٧٤٠	٣٧٤٠	٣٧٤٠	٣٧٤٠	٣٧٤٠	٣٧٤٠	٣٧٤٠
سلوفاكيا	١٩٢٨٩	١٩٢٨٩	١٩٢٨٩	١٩٢٨٩	١٩٢٨٩	١٩٢٨٩	١٩٢٨٩	١٩٢٨٩
فنلندا	١٣٥٢.٠	١٣٥٢.٠	١٣٥٢.٠	١٣٥٢.٠	١٣٥٢.٠	١٣٥٢.٠	١٣٥٢.٠	١٣٥٢.٠
السويد	٣٤.٠٨٢	٣٤.٠٨٢	٣٤.٠٨٢	٣٤.٠٨٢	٣٤.٠٨٢	٣٤.٠٨٢	٣٤.٠٨٢	٣٤.٠٨٢
بريطانيا	١.٥٣٧٦	١.٥٣٧٦	١.٥٣٧٦	١.٥٣٧٦	١.٥٣٧٦	١.٥٣٧٦	١.٥٣٧٦	١.٥٣٧٦

المصدر: Journal officiel de l'Union européenne, Règlement (CE) n° 73/2009 du Conseil du 19 janvier 2009, 31/1/2009, Annexe XV, p. 74.

POLITIQUE AGRICOLE COMMUNE 2014-2020

UNE PAC RÉFORMÉE, PLUS JUSTE, PLUS FAVORABLE À L'EMPLOI ET À L'ÉLEVAGE

PRIORITÉ : **■■■■■■■■■■**

DÉFENDRE L'ÉLEVAGE
EN MOBILISANT LES LEVIERS
QUI PERMETTENT LE MIEUX
D'ORIENTER LES AIDES ■■■■



**S'APPUYER
SUR UN BUDGET PRÉSERVÉ
POUR LA FRANCE**

9,1 mds€ par an sur la période
2014/2020 (contre 9,3 mds€ en
2013), soit 64 mds€ pour les 7 ans
à venir pour les agriculteurs français.



**REVALORISER
LE SOUTIEN À L'AGRICULTURE
DES ZONES DÉFAVORISÉES**

- ◆ Revalorisation de l'ICHN (Indemnité Compensatoire de Handicaps Naturels) de 15% dès 2014.
 - ◆ Simplification par l'intégration d'un montant équivalent à la PHAE (prime herbagère agro-environnementale) dans l'ICHN à partir de 2015.
 - ◆ Éligibilité donnée aux producteurs de lait dans toutes les zones.
- Soit une enveloppe supplémentaire de 300 M€ annuels en fin de période, pour atteindre 1,1 md€ par an.



**ENCOURAGER
L'INSTALLATION DES JEUNES**

- ◆ 1% d'aide sur le 1^{er} pilier, soit 75 M€, pour des aides directes aux 10 000 nouveaux installés.
- ◆ 25 M€ supplémentaires sur le 2nd pilier pour le dispositif de soutien à l'installation.

**MIEUX SOUTENIR
LES PRODUCTIONS ANIMALES
AVEC LES AIDES COUPLÉES**

Augmentation des « aides couplées » de 10 à 15% du budget du 1^{er} pilier, en priorité au profit des productions animales :

- ◆ maintien du budget pour les aides animales actuelles ;
 - ◆ mise en place d'une prime à la vache laitière ;
 - ◆ à quoi s'ajoutent 2% soit 150 M€ pour développer l'autonomie fourragère des élevages par le soutien à la production de protéines végétales (luzerne, protéagineux...).
- Soit 250 M€ supplémentaires au bénéfice de l'élevage.



**FAVORISER
LA TRANSITION ÉCOLOGIQUE
DES SYSTÈMES D'EXPLOITATION**

- ◆ Doublement du budget consacré aux mesures agro-environnementales.
- ◆ Doublement du budget pour la bio.



**RÉDUIRE
LES DISPARITÉS ENTRE
AGRICULTEURS EN QUITTANT
LES RÉFÉRENCES HISTORIQUES**

Convergence progressive des aides pour atteindre 70% en 2019, avec plafonnement à 30% des pertes individuelles liées à la convergence.

À L'HORIZON 2019 : **■■■■■■■■■■**

1 milliard d'€ par an
D'AIDES, PAC RÉORIENTÉES
VERS L'ÉLEVAGE



**METTRE EN PLACE
UN PLAN POUR LA COMPÉTITIVITÉ
ET L'ADAPTATION
DES EXPLOITATIONS**

- ◆ Ce plan concernera en particulier les bâtiments d'élevage.
- ◆ Au moins 200 M€ par an, apportés par l'Europe, l'État et les collectivités qui le souhaitent.
- ◆ C'est un doublement de l'enveloppe actuelle.



**SOUTENIR
L'ACTIVITÉ ET L'EMPLOI DANS
TOUTES LES EXPLOITATIONS**

- ◆ Surdotation des aides sur les 52 premiers hectares.
- ◆ Mise en place progressive de 2015 à 2018 jusqu'à une enveloppe de 20% des aides du 1^{er} pilier.



**AMÉLIORER
LES INSTRUMENTS DE PRÉVENTION
ET DE GESTION DES RISQUES**

Les crédits nécessaires seront pris sur le 1^{er} pilier.